



شرح المنظومة المسماة بعقود رسم المفق لناظمها
العلامة الفقيه والفهامة النبيه خاتمة
الحققين السيد محمد امين
الشهير بابن عابدين
نفعنا الله به
آمين

طبعت في مطبعة المعارف بولاية سورية
سنة ١٠٣٩



شرح المنظومة المسماة بعقود رسم المفتي لناظمها
العلامة الفقيه والفهماء النبیه خاتمة
الحققین السید محمد امین
الشهیر بابن عابدین
نفعنا الله به
آمین

طبعت في مطبعة المعارف بولاية سورية
سنة ١٠٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا في البداية بالهداية * وانقذنا من الضلالة بمحض
الفيض والعناية * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي هو الوقاية
من الغواية * وعلى آله واصحابه ذوى الرواية والدراية * صلاة وسلاما
لا غاية لهما ولا نهاية (اما بعد) فيقول افقر الورى * المستمسك من رحمة
مولاه باوثق العرى * محمد امين بن عمر طابدين الماتريدى الحنفى * عامله
مولاه بلطفه الخفى * هذا شرح لطيف وضعت على منظومتي التي نظمتها
في رسم المفتى * اوضح به مقاصدها * واقيد به اوابدها وشواردها * اسأله
سبحانه ان يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجبا للفوز العظيم * فاقول
وبه استعين في كل حين

باسم الاله شارع الاحكام * مع حسنه ابدأ في نظامي
ثم الصلاة والسلام سرمدنا * على نبي قد انا بالهدى
والآله وصحبه الكرام * على عمر الدهر والاعوام
(و بعد) فالعبد الفقير المذنب * محمد بن طابدين يطلب
توفيق ربه الكريم الواحد * والفوز بالقبول في المقاصد
وفي نظام جوهر نصيد * وعقد در باهر فريد
سميته عقود رسم المفتى * يحتاجه العامل او من يفتى
وها انا اسرع في المقصود * مستنجا من فيض بحر الجود
اعلم بان الواجب اتباع ما * ترجحه عن اهله قد علما
او كان ظاهر الروايه ولم * يرجحوا خلاف ذلك فاعلم
اي ان الواجب على من اراد ان يعمل لنفسه او يفتى غيره ان يتبع القول
الذي رجحه علماء مذهبه فلا يجوز له العمل او الافتاء بالرجوح الا في بعض
المواضع كما سيأتى في النظم (وقد) نقلوا الاجماع على ذلك في الفتاوى
الكبرى للمحقق ابن حجر المكي قال في زوائد الروضة انه لا يجوز للمفتي والعامل
(ان)

ان يفتى او يعمل بما شاء من القولين او الوجهين من غير نظر وهذا لا خلاف فيه وسبقه الى حكاية الاجماع فيهما ابن الصلاح والبايجي من المالكية في المفتي وكلام الفرافي دال على ان المجتهد والمقلد لا يحل لهما الحكم والافتاء بخير الراجح لانه اتباع للهوى وهو حرام اجماعا وان محله في المجتهد ما لم تعارض الادلة عنده وبخبر عن الترجيح وان لمقلده ح الحكم باحد القولين اجماعا انتهى (وقال) الامام المحقق العلامة قاسم بن قطلوبغا في اول كتابه تصحيح القسودرى انى رأيت من عمل في مذهب أئمتنا رضى الله تعالى عنهم بالتشبهى حتى سمعت من لفظ بعض القضاة هل ثم حجر فقلت نعم اتباع الهوى حرام والمرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم والترجيح بخير مرجح في المتقابلات ممنوع وقال في كتاب الاصول للبخارى من لم يطلع على المشهور من الروايتين او القوانين فليس له التشبهى والحكم بما شاء منهما من غير نظر في الترجيح (وقال) الامام ابو عمرو في آداب المفتي اعلم ان من يكتفى بان يكون فتواه او عمله موافقا لقول او وجه في المسئلة ويعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع (وحكى) البايجي انه وقعت له واقعة فافتوا فيها بما يضره فلما سألهم قالوا ما علمنا انها لك وافتوه بالرواية الاخرى التى توافق قصده قال البايجي وهذا لا خلاف بين المسلمين ممن يعتمد به في الاجماع انه لا يجوز قال في اصول الاقضية ولا فرق بين المفتي والحاكم الا ان المفتي مخبر بالحكم والقاضى ملزم به انتهى ثم نقل بعده واما الحكم والفتيا بما هو مرجوح فخلافا لاجماع وسيأتى ما اذا لم يوجد ترجيح لاحد القولين وقولى عن اهله اى اهل الترجيح اشارة الى انه لا يكتفى بترجيح اى عالم كان (فقد) قال العلامة شمس الدين محمد بن سليمان الشهير بابن كمال باشا في بعض رسائله لا بد للمفتي المقلد ان يعلم حال من يفتى بقوله ولا يعنى بذلك معرفته باسمه ونسبه ونسبته الى بلد من البلاد اذ لا يسمي ذلك ولا يعنى بل معرفته في الرواية ودرجته في السرداية وطبقته من

طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة وافية في التمييز بين القائلين المتخالفين
وقدرة كافية في الترجيح بين القوانين المتعارضين فنقول ان الفقهاء على
سبع طبقات (الاولى) طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن
سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن
الدلة الاربعة من غير تقليد لاحد لافي الفروع ولا في الاصول (الثانية)
طبقة المجتهدين في المذهب كابن يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة
القادرين على استخراج الاحكام عن الدلة المذكورة على حسب
القواعد التي قررها استاذهم فانهم وان خالفوه في بعض احكام الفروع
لكنهم يقدون في قواعد الاصول (الثالثة) طبقة المجتهدين في المسائل
التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب «*» كالخفاف وابي جعفر
الطحاوي وابي الحسن الكرخي وشمس الائمة الحلواني وشمس
الائمة السرخسي وفخر الاسلام البردوي وفخر الدين قاضي خان
وغيرهم فانهم لا يقدرون على مخالفة الامام لافي الاصول ولا في الفروع
لكنهم يستنبطون الاحكام من المسائل التي لانص فيها عنه على حسب
اصول قررها ومقتضى قواعد بساطها (الرابعة) طبقة اصحاب الترجيح
من المقلدين كالرازي «*» واضرابه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اصلا

«*» اقول توفي الخفاف سنة ٢٦١ والطحاوي سنة ٣٢١ والكرخي
سنة ٣٤٠ والحلواني سنة ٤٥٦ والسرخسي في حدود سنة ٥٠٠
والبردوي سنة ٤٨٢ وقاضي خان سنة ٥٩٣ والرازي سنة ٣٧٠
والقدوري سنة ٤٢٨ وصاحب الهداية سنة ٥٩٣ منه

«*» الرازي هو احمد بن علي بن ابي بكر الرازي المعروف بالخصاص
خلافا لمن زعم ان الخصاص غير الرازي كما افاده في الجواهر المضيه وهو
من جماعة الكرخي وتسام ترجمته في طبقات النعماني وذكر ان وفاته
سنة ٣٧٠ عن خمس وستين سنة ومثله في تراجم العلامة قائم منه
(الكرخي)

لكنهم لاحظاتهم بالأصول وضبطهم المأخذ يتدرون على تفصيل قول
 بجمل ذي وجهين وحكم محتمل لامرين منقول عن صاحب المذهب او عن
 احد من اصحاب المجتهدين برأيهم ونظرهم في الاصول والمنايسة على
 امثاله ونظائره من الفروع وما وقع في بعض المواضع من الهداية
 من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل
 (الخامسة) طبقة اصحاب التخريج من المقلدين كابى الحسن القدورى
 وصاحب الهداية وامثالهما وشأنهم تفصيل بعض الروايات
 تنلى بعض اخر بقولهم هذا اولى وهذا اصح رواية وهذا اوضح وهذا
 اوفق للقياس وهذا ارفق للناس (السادسة) طبقة المقلدين القادرين
 على التميز بين الاقوى والقوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب
 والرواية النادرة كاصحاب المتون المعبرة كصاحب الكنز وصاحب
 المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع وشأنهم ان لا ينقلوا في كتبهم
 الاقوال المردودة والروايات الضعيفة (السابعة) طبقة المقلدين الذين
 لا يتدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الفث والسمين ولا يميزون
 الشمال من اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل قالويل ان قلدهم
 كل الويل انتهى مع حذف شئ يسير وسيأتى بقية الكلام في ذلك وفي
 آخر الفتاوى الخيرية ولا شك ان معرفة راجح المختلف فيه من مرجوحه
 ومراتبه قوة وضعفا هو نهاية آمال المشمرين في تحصيل العلم فالمفروض
 على المفتى والقاضى التثبت في الجواب وعدم المجازفه فيهما خوفا من
 الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال وضده ويحرم اتباع الهوى والتشهى
 والميل الى المال الذى هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك
 امر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي انتهى (قلت) فحيث
 علمت وجوب اتباع الراجح من الاقوال وحال المرجح له تعلم انه لا ثقة
 بما يفتى به اكثر اهل زماننا بمجرد مراجعة كتاب من الكتب المتأخرة
 خصوصا غير المحررة كشرح النقاية للقمهستانى والدر المختار والاشباه

والنظائر ونحوها فانها لشدة الاختصار والايجاز كادت تلحق بالافاز مع ما شملت عليه من السقط في النقل في مواضع كثيرة وترجيح ما هو خلاف الراجح بل ترجيح ما هو مذهب الغير مما لم يقل به احد من اهل المذهب ورأيت في اوائل شرح الاشباه للعلامة محمد هبة الله قال وعن الكتب الغريبة ملا مسكين شرح الكنز والقهستاني لعدم الاطلاع على حال مؤلفيهما اول نقل الاقوال الضعيفة كصاحب الغنية اول اختصار كالدر المختار للحصكفي والنهر والعيني شرح الكنز قال شيخنا صالح الجينيني انه لا يجوز الافتاء من هذه الكتب الا اذا علم المنقول عنه والاطلاع على ما أخذها هكذا سمعته منه وهو علامة في الفقه مشهور والمهمة عليه انتهى (قلت) وقد يتفق نقل قول في نحو عشرين كتاباً من كتب المتأخرين ويكون القول خطأ اخطأ به اول واضع له فيأتي من بعده وينقله عنه وهكذا ينقل بعضهم عن بعض كما وقع ذلك في بعض مسائل ما يصح تعليقه وما لا يصح كما نبه على ذلك العلامة ابن نجيم في البحر الرائق (ومن) ذلك مسألة الاستئجار على تلاوة القرآن المجردة فقد وقع لصاحب السراج الوهاج والجوهره شرح القدوري انه قال ان المفتي به صحة الاستئجار وقد انقلب عليه الامر فان المفتي به صحة الاستئجار على تعليم القرآن لا على تلاوته ثم ان اكثر المصنفين الذين جاؤا بعده تابعوه على ذلك ونقلوه وهو خطأ صريح بل كثير منهم قالوا ان الفتوى على صحة الاستئجار على الطاعات وإطلاق العبارة ويقولون انه مذهب المتأخرين وبعضهم يفرع على ذلك صحة الاستئجار على الحج وهذا كله خطأ اصرح من الخطأ الاول فقد اتفقت النقول عن ائمة الثلاثة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان الاستئجار على الطاعات باطل لكن جاء من بعدهم من المجتهدين الذين هم اهل التخرين والترجيح فافتوا بصحته على تعليم القرآن للضرورة فانه كان للمعلمين عطايا من بيت المال وانقطعت فلوا لم يصح الاستئجار واخذ الاجرة اضعاف القرآن (وفيه)

وفيه ضياع الدين لاحتياج المعلمين الى الاكتساب وافق من بعدهم ايضا
من امثالهم بصحته على الاذان والامامة لانهم من شعار الدين فصحاء
الاستبحار عليها للضرورة ايضا فمذا ما افق به المتأخرون عن ابي حنيفة
واصحابه لعلمهم بان ابا حنيفة واصحابه لو كانوا في عصرهم لقالوا بذلك
ورجعوا عن قولهم الاول وقد اطبقت المتون والشروح والفناوى على
نقلهم بطلان الاستبحار على الطائعات الا فيما ذكر وعلاوا ذلك
بالضرورة وهى خوف ضياع الدين وصبر حوا بذلك التعليل فكيف
يصح ان يقال ان مذهب المتأخرين صحة الاستبحار على التلاوة المجردة
مع عدم الضرورة المذكورة فانه لو مضى الدهر ولم يستأجر احد احدا
على ذلك لم يحصل به ضرر بل الضرر صار في الاستبحار عليه حيث صار
القرآن مكسبا وحرفة يتجرب بها وصار القارئ منهم لا يقرأ شيئا اوجه الله
تعالى خالصا بل لا يقرأ الا الاجرة وهو الربا المحض الذى هو ارادة العمل
لغير الله تعالى فمن اين يحصل له الثواب الذى طلب المستأجر ان يهديه
لميته وقد قال الامام قاضى خان ان اخذ الاجر في مقابلة الذكر يمنع
استحقاق الثواب ومثله في فتح القدير في اخذ الوزن الاجر ولو علم انه
لا ثواب له لم يدفع له فلسا واحدا فصاروا يتوصلون الى جمع الحطام
الحرام بوسيلة الذكر والقرآن وصار الناس يعتقدون ذلك من اعظم
القرب وهو من اعظم القبائح المترتبة على القول بصحة الاستبحار مع غير
ذلك مما يترتب عليه من اكل اموال الايتام والجلوس في بيوتهم على
قرشهم واقلاق النائمين بالصراخ ودق الطبول والغناء واجتماع النساء
والمردان وغير ذلك من المنكرات الفظيعة كما اوضحت ذلك كله مع
بسط النقول عن اهل المذهب في رسالتى المسماة شفاء العليل وبل العليل
في بطلان الوصية بالتخيمات والتهليل وعليها تقاريط فقهاء اهل العصر
من اجلهم خاتمة الفقهاء والعباد الناسكين مفتى مصر القاهرة سيدى
المرحوم السيد احمد الطحطاوى صاحب الحاشية الفائقة على الدر

المختار رحمه الله تعالى (ومن) ذلك مسألة عدم قبول توبة الساب للجناب
 الرفيع صلى الله تعالى عليه وسلم فقد نقل صاحب الفتاوى البرازية انه
 يجب قتله عندنا ولا تقبل توبته وان اسلم وعزا ذلك الى الشفاء للقاضي
 عياض المالكي والصارم المسلول لابن تيمية الحنبلي ثم جاء عامة من بعده
 وتابعه على ذلك وذكره في كتبهم حتى خاتمة المحققين ابن المهام
 وصاحب الدرر والغرر مع ان الذي في الشفاء والصارم المسلول ان ذلك
 مذهب الشافعية والحنابلة واحدى الروايتين عن الامام مالك مع الجزم
 بنقل قبول التوبة عندنا وهو المنقول في كتب المذهب المتقدمة ككتاب
 الخراج لابن يوسف وشرح مختصر الامام الطحاوى والنتف وغيرها
 من كتب المذهب كما اوضحت ذلك غاية الايضاح بما لم اسبق اليه والله
 تعالى الحمد والمنة في كتاب سميت تنبيه الولاة والحكام على احكام شاتم
 خير الانام او احد اصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (ومن
 ذلك) مسألة ضمان الرهن بدعوى الهلاك فقد ذكر في الدرر وشرح
 المجموع لابن مالك انه يضمن بدعوى الهلاك بلا برهان وتبعهما في متن
 التوير ومقتضاه انه يضمن قيمته بالغة ما بلغت وبه افق العلامة الشيخ
 خير الدين وانه لا يضمن شيئاً اذا برهن مع ان ذلك مذهب الامام مالك
 ومذهبنا ضمانه بالاقول من قيمته ومن الدين بلا فرق بين ثبوت الهلاك
 ببرهان وبدونه كما اوضحه في الشرح لابيه عن الحقائق ونهت عليه في حاشيتي
 رد المختار على الدر المختار مع بيان من افق بما هو المذهب ومن رد خلافه
 (ولهذا) الذي ذكرناه نظائر كثيرة اتفق فيها صاحب البحر والنهر والمنح
 والدر المختار وغيرهم وهي سهو منشاوها الخطأ في النقل او سبق النظر نهت
 عليهما في حاشيتي رد المختار لا تراعى فيها مراجعة الكتب المتقدمة التي
 يعزون المسئلة اليها فاذا كر اصل العبارة التي وقع السهو في النقل عنها وضمن
 اليها نصوص الكتب الموافقة لها فلذا كانت تلك الحاشية عديمة النظر في
 بابها لا يستغنى احد عن مطالعها اسأله سبحانه ان يعينني على اتمامها فاذا
 (نظر)

نظر قليل الاطلاع ورأى المسئلة مسطورة في كتاب او اكثر يظن ان هذا هو المذهب ويفتي به ويقول ان هذه الكتب المتأخرين الذين اطلعوا على كتب من قبلهم وحرروا فيها ما عليه العمل ولم يدركوا ذلك اغلبي وانه يقع منهم خلافة كما سطرناه لك (وقد) كنت مرة افتيت بمسألة في الوقف موافقا لما هو المسطور في عامة الكتب وقد اشتبه فيها الامر على الشيخ علاء الدين الحصكفي عمدة المتأخرين فذكرها في الدر المختار على خلاف الصواب فوقع جوابي الذي افتيت به بيد جماعة من مفتي البلاد كتبوا في ظهري بخلاف ما افتيت به موافقين لما وقع في الدر المختار وزاد بعض هؤلاء الفتن ان هذا الذي في العلاني هو الذي عليه العمل لانه عمدة المتأخرين وانه ان كان عندكم خلافة لانتقله منكم فانظر الى هذا الجاهل العظيم والتهور في الاحكام الشرعية والاقدام على الفتيا بدون علم وبدون مراجعة وايت هذا القائل راجع حاشية العلامة الشيخ ابراهيم الحلي على الدر المختار فانها اقرب مايكون اليه فقد نبه فيها على ان ما وقع للعلاني خطأ في التعبير (وقد) رأيت في فتاوى العلامة ابن حجر سئل في شخص يقرأ ويطالع في الكتب الفقهية بنفسه ولم يكن له شيخ ويفتي ويعتمد على مطالعته في الكتب فهل يجوز له ذلك ام لا فاجاب بقوله لا يجوز له الافتاء بوجه من الوجوه لانه عالم جاهل لا يدري ما يقول بل الذي يأخذ العلم عن المشايخ المعبرين لا يجوز له ان يفتي من كتاب ولا من كتابين بل قال النووي رحمه الله تعالى ولا من عشرة فان العشرة والعشرين قد يعتمدون كلهم على مقالة ضعيفة في المذهب فلا يجوز تقليدهم فيها بخلاف الماهر الذي اخذ العلم عن اهله وصارت له فيه ملكة نفسانية فانه يميز الصحيح من غيره ويعلم المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتمد به فهذا هو الذي يفتي الناس ويصلح ان يكون واسطة بينهم وبين الله تعالى واما غيره فيلزم اذا تسور هذا المنصب الشريف التعزير البليغ والرجز الشديد الزاجر ذلك

لامثاله عن هذا الأمر القبيح الذي يؤدي الى مفاسد لا تحصى والله تعالى اعلم
 انتهى (وقول) او كان ظاهر الرواية الخ معناه ان ما كان من المسائل
 في الكتب التي رويت عن محمد بن الحسن رواية ظاهرة يفتى به وان لم
 يصحروا بتصحيحه نعم لو صححوها رواية اخرى من غير كتب ظاهر
 الرواية يلغ ما صححوه قال العلامة الطرسوسي في انفع الوسائل في مسألة
 الكفالة الى شهر ان القاضي القلند لا يجوز له ان يحكم الا بما هو ظاهر
 الرواية لا بالرواية الشاذة الا ان ينصوا على ان الفتوى عليها انتهى
 وكتب ظاهر الروايات ات * ستاو بالاصول ايضا سميت
 صنفها محمد الشيباني * حرر فيها المذهب النعماني
 الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير
 ثم الزيادات مع المبسوط * تواتر بالسند المضبوط
 كذا له مسائل النوادر * اسنادها في الكتب غير ظاهر
 وبعدها مسائل التوازل * خرجها الاشباح بالدلائل
 (اعلم) ان مسائل اصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات (الاولى) مسائل الاصول
 وتسمى ظاهر الرواية ايضا وهي مسائل رويت عن اصحاب المذهب وهم
 ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ويقال لهم العلماء الثلاثة
 وقد يلحق بهم زفر والحسن وغيرهما ممن اخذ الفقه عن ابي حنيفة
 لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية ان يكون قول الثلاثة او قول
 بعضهم ثم هذه المسائل التي تسمى بظاهر الرواية والاصول هي ما وجد
 في كتب محمد التي هي المبسوط والزيادات والجامع الصغير والسير
 الصغير والجامع الكبير والسير الكبير وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت
 عن محمد برواية الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة عنه
 (الثانية) مسائل النوادر وهي مسائل مروية عن اصحاب المذهب
 المذكورين لكن لافي الكتب المذكورة بل اما في كتب اخر لمحمد غيرها
 كالكيسانيات والهارونيات والبرجانيات والرقيات وانما قيل لهما غير
 (ظاهر)

ظاهر الرواية لانها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب
الاولى واما في كتب غير محمد ككتاب المجرد للحسن بن زياد وغيرهما
ومنها كتب الامالى لابي يوسف و الامالى جمع املاء وهو ان يقرأ
العالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فينكلم العالم بما فقهه الله تعالى
عليه من ظهر قلبه في العلم وتكتبه التلامذة ثم يجمعون ما يكتبونه فيصير
كتابا فيسمونه الاملاء والامالى وكان ذلك عادة السلف من الفقهاء
والمحدثين واهل العربية وغيرها في علومهم فاندurst اذهب العلم والعلماء
والى الله المصير وعلماء الشافعية يسمون مثله تعليقة * واما بروايات مفردة مثل
رواية ابن سماعة ومولى بن منصور وغيرهما في مسائل معينة (الثالثة)
الفتاوى والواقعات وهى مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا
عن ذلك ولم يجدوا فيها رواية عن اهل المذهب المتقدمين وهم اصحاب
ابى يوسف ومحمد واصحاب اصحابهما وهلم جرا وهم كثيرون موضع
معرفة كتب الطبقات لاصحابنا وكتب التواريخ * فمن اصحاب ابى يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن
سماعة وابى سليمان الجوزجاني وابى حفص البخاري ومن بعدهم مثل
محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وابى النصر القاسم بن
سلام وقد يتفق لهم ان يخالفوا اصحاب المذهب للدلائل واسباب
ظهرت لهم واول كتاب جمع في فتواهم فيما بلغنا كتاب النوازل للفقيد
ابى الليث السمرقندى ثم جمع المشايخ بعده كتب اخر مجموع النوازل
والواقعات للناطى والواقعات للصدر الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه
المسائل مختلطة غير متميزة كما في فتاوى قاضى خان والخلاصة وغيرها
وميز بعضهم كما في كتاب المحبط لرضى الدين السمرخسى فانه ذكر اولا
مسائل الاصول ثم النوادر ثم الفتاوى ونعم ما فعل (واعلم) ان نسخ البسوط
المروى عن محمد متعددة واطهرها بسوط ابى سليمان الجوزجاني وشرح
البسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الاسلام بكر المعروف بخواهر

زاده ويسمى المبسوط الكبير وشمس الأئمة الحلواني وغيرهما ومبسوطاتهم
شروح في الحفظة ذكروها مختلطة بمبسوط محمد كما فعل شراح الجامع
الصغير مثل فخر الاسلام وقاضى خان وغيرهم فيقال ذكره قاضى
خان فى الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا فى غيره انتهى لمختصام من
شرح البيهقى على الاشباه وشرح الشيخ اسماعيل النابلسى على شرح الدرر
(هذا) وقد فرق العلامة ابن كمال باشا بين رواية الاصول وظاهر الرواية
حيث قال فى شرحه على الهداية فى مسألة حج المرأة ما حاصله انه ذكر
فى مبسوط السرخسى ان ظاهر الرواية انه يشترط ان تمكث قدر نفقة
محرمها وانه ذكر فى المحيط والذخيرة انه روى الحسن عن ابى حنيفة انها
اذا قدرت على نفقة نفسها ونفقة محرمها لزمتها الحج واضطربت الروايات
عن محمد اه ثم قال ومن هنا ظهر ان مراد الامام السرخسى من ظاهر
الرواية رواية الحسن عن ابى حنيفة واتضح الفرق بين ظاهر الرواية
ورواية الاصول اذ المراد من الاصول المبسوط والجامع الصغير والجامع
الكبير والزيادات والسبر الكبير وليس فيها رواية الحسن بل كلها رواية
محمد وعلم ان رواية النوادر قد تكون ظاهر الرواية والمراد من رواية
النوادر رواية غير الاصول المذكورة فاحفظ هذا فان شراح هذا الكتاب
قد غفلوا عنه وقد صرح بعضهم بعدم الفرق بين ظاهر الرواية ورواية
الاصول وزعم ان رواية النوادر لا تكون ظاهر الرواية اه (اقول)
لا يخفى عليك ان قول المحيط والذخيرة ان هذه رواية الحسن عن ابى
حنيفة لا يلزم منه ان تكون مخالفة لرواية الاصول فقد يكون رواها
الحسن فى كتب النوادر ورواها محمد فى كتب الاصول وانما ذكر
رواية الحسن لعدم الاضطراب عنه بدليل قوله واضطربت الروايات عن
محمد وحينئذ فقول السرخسى انها ظاهر الرواية معناه ان محمدا ذكرها
فى كتب الاصول فهى احدى الروايات عنه وحينئذ فلم يلزم منه ان
رواية النوادر قد تكون ظاهر الرواية نعم تكون ظاهر الرواية اذا
(ذكرت)

ذكرت في كتب الاصول ايضا كم هذه المسئلة فان ذكرها في كتب النوادر لا يلزم منه ان لا يكون لها ذكر في كتب الاصول وانما يصح ما قاله ان لو ثبت ان هذه المسئلة لا ذكر لها في كتب ظاهر الرواية وعبرة المحيط والذخيرة لا تدل على ذلك وحينئذ فلا وجه لجزمه بالغفلة على شراح الهداية الموافق كلامهم لما قدمناه والله تعالى اعلم (تمه) السير جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تخصص بسير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في معانيه كذا في الهداية قال في المغرب وقالوا السير الكبير فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو كتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ بجامع الصغير وجامع الكبير انتهى وحينئذ فالسير الكبير بكسر السين وفتح الياء على لفظ الجمع لا يفتح السين وسكون الياء على لفظ المفرد كما ينطق به بعض من لا معرفة له

واشتهر المبسوط بالاصل وذا * سبقه الستة تصنيفا كذا

الجامع الصغير بعده فـ * فيه على الاصل لذا تقدما

واخر الستة تصنيفا ورد * السير الكبير فهو المعتمد

قدمنا ان كتب ظاهر الرواية تسمى بالاصول ومنه قول الهداية في باب التيمم وعن ابي حنيفة وابي يوسف في غير رواية الاصول الخ قال الشراح هناك رواية الاصول رواية الجامعين والزيادات والمبسوط ورواية غير الاصول رواية النوادر والاعالي والرقبات والكيسانيات والهارونيات انتهى وكثيرا ما يقولون ذكره محمد في الاصل ويفسره الشراح بالمبسوط فعلم ان الاصل مفردا هو المبسوط اشتهر به من بين باقي كتب الاصول (وقال) في البحر في باب صلاة العيد عن غابة البيان سمي الاصل اصلا لانه صنف اولاً ثم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيادات انتهى وقال ان الجامع الصغير صنفه محمد بعد الاصل فافيد هو المعول عليه انتهى * وسبب تأييده انه طلب منه ابو يوسف ان يجمع له كتابا يرويه عنه عن ابي حنيفة فجمع له ثم عرض له عليه فاعجبه وهو كتاب

مبارك يشتمل على الف وخمسمائة واثنين وثلاثين مسألة كما قال البرزدي
 وذكر بعضهم ان ابا يوسف مع جلالة قدره لا يفارقه في سفر ولا حضر
 وكان على الرازي يقول من فهم هذا الكتاب فهو افهم اصحابنا وكانوا
 لا يقلدون احدا القضاة حتى يمتحنوه به اه (وفي) غاية البيان
 عن فخر الاسلام ان الجامع الصغير لما عرض على ابي يوسف استحسنته
 وقال حفظ ابو عبد الله فقال محمد انا حفظتها ولكنه نسي وهي
 ست مسائل ذكرها في البحر في باب الوتر والنوافل (وقال) في
 البحر في بحث التشهد كل تاليف لمحمد بن الحسن موصوف
 بالصغير فهو باتفاق الشيخين ابي يوسف ومحمد بخلاف الكبير فانه لم
 يعرض على ابي يوسف انتهى (وقال) المحقق بن امير حاج الحلبي في
 شرحه على المنية في بحث التسميع ان محمدا قرأ اكثر الكتب على ابي
 يوسف الا ما كان فيه اسم الكبير فانه من تصنيف محمد كالمضاربة
 الكبير والمزارعة الكبير والمأذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير
 انتهى (وذكر) المحقق ابن الهمام كما في فتاوى تلميذه العلامة قاسم ان
 ما لم يحك محمد فيه خلافا فهو قوائمه جميعا (وذكر) الامام شمس الأئمة
 السرخسي في اول شرحه على السير الكبير ان السير الكبير هو اخر
 تصنيف صنّفه محمد في الفقه ثم قال وكان سبب تاليفه ان السير الصغير
 وقع بيد عبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي عالم اهل الشام فقال لمن هذا
 الكتاب فقيل لمحمد العراقي فقال ما لاهل العراق والتصنيف في هذا
 الباب فانه لا علم لهم بالسير ومغازي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 واصحابه كانت من جانب الشام والحجاز دون العراق فانها محدثة فتعها
 فبلغ ذلك محمدا فغاظه ذلك وفرغ نفسه حتى صنّف هذا الكتاب فخبرني
 انه لما نظر فيه الاوزاعي قال لولا ما ضمنه من الاحاديث لقلت انه يضع
 العلم وان الله تعالى عين جمة اصابة الجواب في رأيه صدق الله العظيم
 وفوق كل ذي علم عليم ثم امر محمد ان يكتب هذا في ستين دفترًا وان
 (يعمل)

يحمل على عجلة الى باب الخليفة فاعجبه ذلك وعدة من مفاخر زمانه
(وفي) شرح الاشباه للبري قال علماؤنا اذا كانت الواقعة مختلفا فيها
فالافضل والمختار للمجتهد ان ينظر بالدلائل وينظر الى الراجح عنده
والمقلد يأخذ بالتصنيف الاخير وهو السبر الا ان يختار المشايخ المتأخرون
خلافه فيجب العمل به ولو كان قول زفر

ويجمع الست كتاب الكافي * للحاكم الشهيد فهو الكافي
اقوى شروحه الذي كالشمس «*» مبسوط شمس الائمة السرخسي
معتمد النقول ليس بعمل * بخلافه و ليس عنه به دليل
قال في فتح القدير وغيره ان كتاب الكافي هو جمع كلام محمد في كتبه
الست التي هي كتب ظاهر الرواية انتهى (وفي) شرح الاشباه للعلامة
ابراهيم البري اعلم ان من كتب مسائل الاصول كتاب الكافي للحاكم
الشهيد وهو كتاب معتمد في نقل المذهب شرحه جماعة من المشايخ
منهم شمس الائمة السرخسي وهو المشهور بمبسوط السرخسي انتهى (قال)
الشيخ اسماعيل النابلسي قال العلامة الطرسوسي مبسوط السرخسي
لا يعمل بما يخالفه ولا يركن الا اليه ولا يفتي ولا يعول الا عليه انتهى
(وذكر) التميمي في طبقاته اشعارا كثيرة في مدحه منها

«*» قوله مبسوط شمس الائمة السرخسي فيه تغيير اقتضاه الوزن فانه
ملقب بشمس الائمة جمع امام (فائدة) لقب بشمس الائمة جماعة من
ائمنا منهم شمس الائمة الحلواني ومنهم تلميذه شمس الائمة السرخسي ومنهم
شمس الائمة محمد عبد الستار الكردي ومنهم شمس الائمة بكر بن محمد
الزنجري ومنهم ابنه شمس الائمة عماد الدين عمر بن بكر بن محمد
الزنجري ومنهم شمس الائمة اليهقي ومنهم شمس الائمة الاوزجندري واسمه
محمود وكثيرا ما يلقب بشمس الاسلام كذا في حاشية نوح افندي على الدرر
والغرر في فصل المهر منه

ما انشده لبعضهم

عليك ببسوط السرخسي انه * هو البحر والدر الفريد مسأله
ولا تعتمد الا عليه فانه * يجاب باعطاء الرغائب مسأله
(قال) العلامة الشيخ هبة الله البلي في شرحه على الاشياء المبسوط
للإمام الكبير محمد بن محمد بن أبي سهل السرخسي أحد الأئمة الكبار
المتكلم الفقيه الأصولي لزم شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني وتخرج به
حتى صار انظر اهل زمانه واخذ بالتصنيف واملى المبسوط نحو خمسة عشر
مجلدا وهو في السجن باوزجند بكلمة كان فيها من الناصحين توفي سنة
اربعمائة وتسعين * وللحقبة مبسوطات كثيرة منها لابي يوسف ولمحمد ويسمى
مبسوطه بالاصل ومبسوط الجرجاني ولخواهر زاده ولشمس الأئمة
الحلواني ولابي السير البردوي ولاخيه علي البردوي ولسيد ناصر
الدين السمرقندي ولابي الليث نصر بن محمد * وحيث اطلق المبسوط
فالمراد به مبسوط السرخسي هذا وهو شرح الكافي والكافي هذا هو
كافي الحاكم الشهيد العالم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ولي
قضاء بخارى ثم ولاء الامير المجيد صاحب خراسان وزارته سمع الحديث
من كثيرين وجمع كتب محمد بن الحسن في مختصره هذا ذكره الذهبي
واثنى عليه * وقال الحاكم في تاريخ نيسابور ما رأيت في جملة من كتبت
عنهم من اصحاب ابي حنيفة احفظ الحديث واهدى برسومه وافهم له منه
قتل ساجدا في ربيع الآخر سنة اربع وثلاثين وثلثمائة (قلت) وللحاكم
الشهيد المختصر والمنتقى والاشارات وغيرها وقول السرخسي فرأيت
الصواب في تاليف شرح المختصر لا يدل على ان مبسوط السرخسي شرح
المختصر لا شرح الكافي كما توهمه الخبير الرملي في حاشية الاشباه فان الكافي
مختصر ايضا لانه اختصر فيه كتب ظاهر الرواية كما علمت وقد اكثر
النقل في غاية البيان عن الكافي بقوله قال الحاكم الشهيد في مختصره
السمي بالكافي والله تعالى اعلم

واعلم بان عن ابي حنيفة * جاءت روايات غدت منه
اختار منها بعضها والباقي * يختار منه سائر الرفاق
فلم يكن لغیره جواب * كما عليه اقسام الاصحاب
اعلم بان المنقول عن عامة العلماء في كتب الاصول انه لا يصح في مسألة
المجتهد قولان للتناقض فان عرف المتأخر منهما تعين كون ذلك رجوعاً
والا وجب ترجيح المجتهد بعده بشهادة قلبه كما في بعض كتب الحنفية
المشهوره وفي بعضها انه ان لم يعرف تاريخ فان نقل في احد القولين
عنه ما يقويه فهو الصحيح عنده والا فان وجد متبع بلغ الاجتهاد في المذهب
رجح بما مر من المرجحات ان وجد والا يعمل بايهما شاء بشهادة قلبه وان
كان عامياً اتبع فتوى المفتي فيه الاتقى الاعلم وان كان متفقاً تبع المتأخرين
وعمل بما هو اصبوب واحوط عنده كذا في التحرير للنسفي ابن السهام
(واعلم) ان اختلاف الروایتين ليس من باب اختلاف القواين لان
القولین نص المجتهد عليهما بخلاف الروایتين فالاختلاف في القواين من
جهة المنقول عنه لا المناقل والاختلاف في الروایتين بالعكس كما ذكره
المحقق ابن امير حاج في شرح التحرير (لیکن) ذکر بعده عن الامام
ابی بکر البلیغی فی الدرر ان الاختلاف فی الروایة عن ابي حنيفة من وجوه
(منها) الغلط فی السماع كان یجیب بحرف النبی اذا سئل عن حادثة
و يقول لا يجوز فيشبهه على الراوى فينقل ما سمع (ومنها) ان يكون
له قول قد رجح عنه ويعلم بعض من يختلف اليه رجوعه فيروى الثاني
والآخر لم يعلم فيروى الاول (ومنها) ان يكون قال احدهما على وجه
القياس والاخر على وجه الاستحسان فيسمع كل واحد احدهما فينقل
كما سمع (ومنها) ان يكون الجواب في المسئلة من وجهين من جهة الحكم
ومن جهة الاحتياط فينقل كل كما سمع انتهى (قلت) فعلى ماعدا الوجه
الاول يكون الاختلاف في الروایتين من جهة المنقول عنه ايضاً لا ابتداء
الاختلاف فيهما على اختلاف القولين المرويين فيكونان من باب واحد

ويؤيده ان ناقل الروایتين قد يكون واحدا فان احدى الروایتين قد تكون في كتاب من كتب الاصول والاخرى في كتب النوادر بل قد يكون كل منهما في كتب الاصول والكل من جمع واحد وهو الامام محمد رحمه الله تعالى وهذا يناقى الوجه الاول ويبعد الوجه الثاني فلا يظهر الاقتصار على الوجهين الاخيرين لكن لاني كل فرع اختلفت فيه الرواية بل بعض ذلك قد يكون لاحدهما والبعض الآخر للآخر لكن هذا انما يتأتى فيما يصلح ان يكون فيه قياس واستحسان او احتياط وغيره نعم يتأتى الوجهان الاولان فيما اذا اختلف الراوى (وقد) يقال ان من وجوه الاختلاف ايضا تردد المجتهد في الحكم لتعارض الأدلة عنده بالمرجع او لاختلاف رأيه في مدلول الدليل الواحد فان الدليل قد يكون محتملا لوجهين او اكثر فينبى على كل واحد جوابا ثم قد يترجح عنده احدهما فينسب اليه وان هذا تراهم يقولون قال ابو حنيفة كذا وفي رواية عنه كذا وقد لا يترجح عنده احدهما فيستوى رأيه فيهما ولذا تراهم يحكون عنه في المسئلة القوالين على وجه يشهد تساويهما عنده فيقولون وفي المسئلة عنه روايتان او قولان وقد قدمنا عن الامام الفرافى انه لا يحل الحكم والافتنا بغير الرجوع للمجتهد او مقلد الا اذا تعارضت الأدلة عند المجتهد وعجز عن الترجيح اى فان له الحكم بايهما شاء لتساويهما عنده وعلى هذا فيصح نسبة كل من القولين اليه لا كما يقوله بعضهم من اعتقاد نسبة احدهما اليه لا ينسب اليه شئ منهما وما يقوله بعضهم من اعتقاد نسبة احدهما اليه لان رجوعه عن الآخر غير معين اذ الفرض تساويهما في رأيه وعدم ترجيح احدهما على الآخر نعم اذا ترجح عنده احدهما مع عدم اعراضه عن الآخر ورجوعه عنه ينسب اليه الرجوع عنه ويذكر الثاني رواية عنه اما لو اعرض عن الآخر بالكلية لم يبق قول له بل يكون قوله هو اراجع فقط لكن لا يرتفع للخلاف في المسئلة بعد الرجوع كما قاله بعض (الشافعية)

الشافعية وايدة بعضهم بان اهل عصر اذا اجعوا على قول بعد
 اختلافهم فقد حكى الاصوليون قولين في ارتفاع الخلاف السابق فإما
 يقع فيه اجماع اولي (لكن) ماذكر في كتب الاصول عندنا من انه لا يمكن ان
 يكون للمجتهد قولان كما مر بنا في ذلك لانه مبني فيما يظهر على ما ذكرنا
 في تعارض الادلة انه اذا وقع التعارض بين آيتين بصار الى الحديث
 فان تعارض فالى اقوال الصحابة فان تعارضت فالى القياس فان تعارض
 قياسان ولا ترجح فانه يتحرى فيها ويعمل بشهادة قلبه فاذا عمل
 باحدهما ليس له العمل بالآخر الا بدليل فوق التحري قالوا وقال الشافعي
 يعمل بايهما شاء من غير تحرر وهذا صار له في المسئلة قولان واكثر واما الروايتان
 عن اصحابنا في مسئلة واحدة فانما كانتا في وقتين فاحدهما صحيحة دون
 الاخرى لكن لم تعرف المتأخرة منهما انتهى وعلى هذا ما يقال فيه عن
 الامام روايتان فله عدم معرفة الاخير وما يقال فيه وفي رواية عنه كذا
 اما لعلمهم بانها قوله الاول او ليكون هذه الرواية رويت عنه في غير كتب
 الاصول وهذا اقرب لكن لا يخفى ان ما ذكره في بحث تعارض الادلة
 مشكل لانه يلزم منه ان يكون ما فيه روايتان عن الامام لا يجوز فيه
 العمل بواحدة منهما لعدم العلم بالصحيحة من الباطلة منهما وانه لا ينسب اليه
 شيء منهما كما مر عن بعض الاصوليين مع ان ذلك واقع في مسائل
 لا تخصى ونراهم يرجحون احدى الروايتين على الاخرى وينسبونها اليه
 فالذي يظهر مامر عن الامام البليخي من بيان تعدد الواجهة في اختلاف
 الرواية عن الامام مع زيادة ما ذكرناه من تردده في الحكمين واحتمال كل
 منهما في رأيه مع عدم مرجح عنده لاحدهما من دليل او تحرر او غيره
 فنأمل (ثم) لا يخفى ان هذا الوجه الذي قلناه اكثر اطرادا من الواجهة
 الاربعة المارة في اختلاف الروايتين لشموله ما فيه استحسان او احتياط

وغیره (اذا تقرر ذلك فاعلم) ان الامام ابا حنیفة رحمه الله تعالى من
شدة احتياطه وورعه وعلمه بان الاختلاف من آثار الرحمة قال لاصحابه
ان توجه اليكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ برواية عنه ويرجعها
كما حكاه في الدر المختار (وفي) الاولوالجيه من كتاب الجنایات قال ابو
یوسف ماقلت قولاً خالفت فيه ابا حنیفة الا قولاً قد كان قاله وروی
عن زفرانه قال ماخالفت ابا حنیفة فی شیء الا قد قاله ثم رجع عنه فهذا
اشارة الى انهم ماسلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد وراى
اتباعاً لما قاله استأذهم ابو حنیفة انتهى (وفي) اخر الحاوی القدسی
واذا اخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً انه يكون به اخذاً بقول ابي حنیفة
فانه روى عن جميع اصحابه من الکبار کابی یوسف ومحمد وزفر والحسن
انهم قالوا ماقلنا فی مسألة قولاً الا وهو روايتنا عن ابي حنیفة واقسموا
عليه ايماناً غلظاً فلم يتحقق اذن فی الفقه جواب ولا مذهب الا له کیف
ماکان وما نسب الى غيره الا بطريق المجاز للموافقة انتهى (فان قلت)
اذا رجع المجتهد عن قول لم يبق قولاً له لانه صار كالحكم المنسوخ كما
سیأتی وح ما قاله اصحابه مخالفین له فيه ایس مذهب بل صارت اقوالهم
مذاهب لهم فكيف تنسب اليه والحنفی انما قلده ابا حنیفة ولذا نسب اليه
دون غيره (قلت) قد كنت استشكلت ذلك واجبت عنه فی حاشیة یقی
رد المختار علی الدر المختار بان الامام لما امر اصحابه بان يأخذوا من اقواله
بما يتجه لهم منها الدلیل علیه صصار ما قالوه قولاً له لابتنائه علی قواعده
التي استسماهم فلم یکن مرجوعاً عنه من كل وجه ونظیر هذا ما نقله
العلامة البیری فی اول شرحه علی الاشباه عن شرح الهدایة لابن
الشحنة الکبیر والد شارح الوهبانية وشيخ ابن الهمام ونصه اذا صح
الحديث وكان علی خلاف المذهب عمل بالحديث ویكون ذلك مذهباً
ولا یخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به فقد صح عن ابي حنیفة انه
قال اذا صح الحديث فهو مذهبی وقد حکى ذلك الامام ابن عبدالبر عن
(ابی)

ابن حنيفة وغيره من الأئمة انتهى ونقله أيضا الامام الشيرازي عن
 الأئمة الاربعة (قلت) ولا يخفى ان ذلك لمن كان اهلا للنظر في
 النصوص ومعرفة محكمها من منسوخها فاذا نظر اهل المذهب في
 الدليل وعملوا به صح نسبه الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب
 المذهب اذ لا شك انه او علم بضعف دليله رجوع عنه واتبع الدليل
 الاقوى واذا رد المحقق ابن الهمام على المشايخ حيث افتوا بقول
 الامامين بانه لا يعدل عن قول الامام الا لضعف دليله (وافول)
 ايضا ينبغي تقييد ذلك بما اذا وافق قولنا في المذهب اذ لم يأذنوا في
 الاجتهاد فيما خرج عن المذهب بالكلية مما اتفق عليه ائمتنا لان
 اجتهادهم اقوى من اجتهاده فالظاهر انهم راوا دليلا ارجح مما راه حتى لم
 يعملوا به وان هذا قال العلامة قاسم في حق شيخه خاتمة المحققين الكمال
 ابن الهمام لا يعمل بالبحاث شيخنا التي تخالف المذهب وقال في تصحيحه على
 القدوري قال الامام العلامة الحسن بن منصور بن محمود الازجندی
 المعروف بقاضي خان في كتاب الفتاوى رسم المفتي في زماننا من اصحابنا
 اذا استفتى عن مسألة ان كانت مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة
 بلا خلاف بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقواهم ولا يخالفهم برأيه وان كان
 مجتهدا متقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يمدوهم واجتهاده
 لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا تقبل حجته ايضا لانهم
 عرفوا الادلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضده الخ ثم نقل نحوه عن
 شرح برهان الأئمة على ادب القضا الخصاص (قلت) لكن ربما عدلوا
 عما اتفق عليه ائمتنا لضرورة ونحوها كما مر في مسألة الاستيجار على
 تعليم القرآن ونحوه من الطاعات التي في ترك الاستيجار عليها ضياع الدين
 كما قررناه سابقا فمحجوز الافتاء بخلاف قولهم كما ذكره قريبا عن الحاوي
 القدسي وسيأتي بسطه ايضا آخر الشرح عند الكلام على العرف
 (والحاصل) ان ما خالف فيه الاصحاب امامهم الاعظم لا يخرج عن

مذهبه اذا رجعه المشايخ المعتبرون وكذا ما بناء المشايخ على العرف
 الحادث لتغير الزمان والضرورة ونحو ذلك لا يخرج عن مذهبه ايضا
 لان ما رجعه لترجع دليله عندهم ما ذون به من جهة الامام وكذا ما بنوه
 على تغير الزمان والضرورة باعتبار انه لو كان حيا لقال بما قالوه لان
 ما قالوه انما هو مبنى على قواعده ايضا فهو مقتضى مذهبه لكن ينبغي
 ان لا يقال قال ابو حنيفة كذا الا فيما روى عنه صريحا وانما يقال فيه
 مقتضى مذهب ابى حنيفة كذا كما قلنا ومثله تخريجات المشايخ بعض
 الاحكام من قواعده او بالقياس على قوله ومنه قولهم وعلى قياس قوله
 بكذا يكون كذا فهذا كله لا يقال فيه قال ابو حنيفة نعم يصح ان يسمى
 مذهبه بمعنى انه قول اهل مذهبه او مقتضى مذهبه وعن هذا لما قال صاحب
 الدرر والغرر في كتاب القضا اذا قضى القاضى فى مجتهد فيه بخلاف
 مذهبه لا ينفذ قال اى اصل المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب
 الشافعى او نحوه او بالعكس واما اذا حكم الحنفى بمذهب ابى يوسف
 او محمد او نحوه من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رأيه انتهى
 والظاهر ان نسبة المسائل المخرجة الى مذهبه اقرب من نسبة المسائل
 التى قال بها ابو يوسف او محمد اليه لان المخرجة مبنية على قواعده واصوله
 واما المسائل التى قال بها ابو يوسف او محمد ونحوه من اصحاب الامام فكثير
 منها مبنى على قواعد لهم خالفوا فيها قواعد الامام لانهم لم يلتزموا
 قواعده كلها كما يعرفه من له معرفة بكتب الاصول نعم قد يقال اذا
 كانت اقوالهم روايات عنه على ما مر تكون تلك القواعد ايضا لابناء
 تلك الاقوال عليها وعلى هذا ايضا تكون نسبة التخريجات الى مذهبه
 اقرب لابنائها على قواعده التى رجحها وبنى اقواله عليها فاذا قضى
 القاضى بما صح منها نفذ قضاءه كما ينفذ بما صح من اقوال الاصحاب
 فهذا ما ظهر لى تقريره فى هذا الباب من فتح الملك الوهاب والله تعالى اعلم
 بالصواب واليه المرجع والمآب

وحيث لم يوجد له اختيار * فقول يعقوب هو المختار
ثم محمد فقوله الحسن * ثم زفر وابن زياد الحسن
وقيل بالتحخير في فتواه * ان خالف الامام صاحباه
وقيل من دليه اقوى رجع * وذالفت ذى اجتهاد الاصح

قد علمت ماقررناه آنفا ان مااتفق عليه ائمتنا لايجوز المجتهد في مذهبه
ان يعدل عنه برأيه لان رأيهم اصح واشهر هنا الى انهم اذا اختلفوا
يقدم ما اختاره ابو حنيفة سواء وافقه احد اصحابه او لا فان لم يوجد
له اختيار قدم ما اختاره يعقوب وهو اسم ابى يوسف اكبر اصحاب الامام
وعادة الامام محمد انه يذكر ابا يوسف بكنيته الا اذا ذكر معه ابا حنيفة
فانه يذكر باسمه العلم فيقول يعقوب عن ابى حنيفة وكان ذلك بوصية
من ابى يوسف تادبا مع شيخه ابى حنيفة رحمهم الله تعالى جميعا ورحنا
بهم وادام بهم النفع الى يوم القيمة وحيث لم يوجد لابي يوسف اختيار
قدم قول محمد بن الحسن اجل اصحاب ابى حنيفة بعد ابى يوسف ثم بعده
يقدم قول زفر والحسن بن زياد فقولهما في رتبة واحدة لكن عبارة
النهر ثم بقول الحسن وقيل اذا خالفه اصحابه وانفرد بقول يتخير المفتي
وقيل لا يتخير الا المفتي المجتهد فيختار ما كان دليه اقوى (قال) في
الفتاوى السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابى حنيفة ثم قول
ابى يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا كان
ابو حنيفة في جانب وصاحباه في جانب فالفتي بالخيار والاول اصح اذا
لم يكن المفتي مجتهدا انتهى ومثله في متن التنوير اول كتاب القضا (وقال)
في اخر كتاب الحاوى القدسي ومتى لم يوجد في المسئلة من ابى حنيفة
رواية يؤخذ بظاهر قول ابى يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول
زفر والحسن وغيرهم الاكبر فلاكبر الى آخر من كان من كبار الاصحاب
وقال قبله ومتى كان قول ابى يوسف ومحمد موافق قوله لايتعدى
عنه الا فيما مست اليه الضرورة وعلم انه لو كان ابو حنيفة راى

ماراوا لافتي به وكذا اذا كان احدهما معه فان خالفاه في الظاهر
قال بعض المشايخ ياخذ بظاهر قوله وقال بعضهم المفتى مخير بينهما ان
شاء افتي بظاهر قوله وان شاء افتي بظاهر بقوليهما والاصح ان العبرة لقوة
الدليل انتهى (والحاصل) انه اذا اتفق ابو حنيفة وصاحبا على
جواب لم يجز العدول عنه الا لضرورة وكذا اذا وافقه احدهما واما
اذا انفرد عنهما بجواب وخالفاه فيه فان انفرد كل منهما بجواب ايضا
بان لم يتفقا على شئ واحد فالظاهر ترجيح قوله ايضا واما اذا خالفاه
واتفقا على جواب واحد حتى صار هو في جانب وهما في جانب فقل
يرجح قوله ايضا وهذا قول الامام سعيد الله بن المبارك وقيل بتخير المفتى
وقول السراجية والاول اصح اذا لم يكن المفتى مجتهدا يفيد اختيار القول
الثاني ان كان المفتى مجتهدا ومعنى تخييره انه ينظر في الدليل فيفتي بما يظهر له
ولا يتعين عليه قول الامام وهذا الذي صححه في الحاوي ايضا بقوله
والاصح ان العبرة لقوة الدليل لان اعتبار قوة الدليل شان المفتى المجتهد
فصار فيما اذا خالفه صاحبا ثلاثة اقوال الاول اتباع قول الامام بلا
تخير الثاني التخير مطلقا الثالث وهو الاصح التفصيل بين المجتهد وغيره
وبه جزم قاضي خان كما يأتي والظاهر ان هذا توفيق بين القولين بحمل
القول باتباع قول الامام على المفتى الذي هو غير مجتهد وحمل القول
بالتخير على المفتى المجتهد واذا لم يوجد الامام نص يقدم قول ابي يوسف
ثم محمد الخ والظن ان هذا في حق غير المجتهد اما المفتى المجتهد فيتخير بما
يترجح عنده دليله نظير ما قبله (وقد) علم من هذا انه لا خلاف في الاخذ
بقول الامام اذا وافقه احدهما ولذا قال الامام قاضي خان وان كانت
المسئلة مختلفا فيها بين اصحابنا فان كان مع ابي حنيفة احد صاحبيه
ياخذ بقوليهما اى بقول الامام ومن وافقه او فور الشرائط واستجماع
ادلة الصواب فيها وان خالفه صاحبا في ذلك فان كان اختلا فهم اختلاف
عصر وزمان كالتضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغيير احوال
(الناس)

الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوها يختار قولهما لاجتماع التأخر بن على ذلك وفيما سوى ذلك يتخير المفتي المجتهد ويعمل بما افضى اليه رأيه وقال عبد الله بن المبارك يأخذ بقول أبي حنيفة انتهى (قلت) لكن قد منا ان ما نقل عن الامام من قوله اذا صحح الحديث فهو مذهبي محمول على ما لم يخرج عن المذهب بالكلية كما ظهر لنا من التقرير السابق ومقتضاه جواز اتباع الدليل وان خالف ما وافقه عليه احد صاحبيه ولهذا قال في البحر عن التارخاينة اذا كان الامام في جانب وهما في جانب خبر المفتي وان كان احدهما مع الامام اخذ بقولهما الا اذا اختلف المشايخ على قول الآخر فتيبهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر في مسائل انتهى وقال في رسالته المسماة رفع الغشا في وقت العصر والعشا لا يرجح قول صاحبيه او احدهما على قوله الا اوجب وهو اماض - عفف دليل الامام واما للضرورة والتعامل كترجيح قولهما في المزارعة والمعاملة واما لان خلافهما له بسبب اختلاف العصر والزمان وانه او شاهد ما وقع في عصرهما او افقهما كعدم القضاء بظاهر العدالة (و) يوافق ذلك ما قاله العلامة المحقق الشيخ قاسم في تصحيحه ونصه على ان المجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف ورجعوا وصححوا فشهدت مصنفاتهم بترجيح قول أبي حنيفة والأخذ بقوله الا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما او قول احدهما وان كان الآخر مع الامام كما اختاروا قول احدهما فيما لانص فيه للامام للمعاني التي اشار اليها القاضي بل اختاروا قول زفر في مقابلة قول الكل لنحو ذلك وترجيحاتهم وتصحيحاتهم باقية فعلمنا اتباع الراجح والعمل به كما او افتوا في حياتهم انتهى (نمة) قال العلامة البيهقي والمراد بالاجتهاد احد الاجتهادين وهو المجتهد في المذهب وعرف بانه المتمكن من تخرج الوجوه على منصوص امامه او البحر في مذهب امامه المتمكن من ترجيح قول له على اخر اطلاقه اه وسأتي توضيحه

فالن لا ترجيح بالدليل * فليس الا القول بالتفصيل
 عالم يكن خلافة المصحح * فذاخذ الذي لهم قد وضحا
 فاننا تراهم وقد رجحوا * مقال بعض صحبه وصححو
 من ذلك ما قد رجحو الزفر * مقاله في سبعة وعش
 قد علمت ان الاصح تخيير المفتي المجتهد فيفتي بما يكون دليله اقوى ولا
 يلزمه الشئ على التفصيل ولما افطع المفتي المجتهد في زماننا ولم يبق الا
 انقلد المحض وجب علينا اتباع التفصيل ففتى اولا بقول الامام ثم وثم
 عالم نراهم في المذهب صححو خلافة لقوة دليله او لتغير الزمان او
 نحو ذلك مما يظهر لهم فنتبع ما قالوا كما او كانوا احياء وافتونا بذلك كما
 علمه آتفا من كلام العلامة قاسم لانهم اعلم وادري بالمذهب وعلى هذا
 علمهم فاننا رأيناهم قد يرجحون قول صاحبيه تارة وقول احدهما تارة
 وتارة قول زفر في سبعة عشر موضعا ذكرها البهري في رسالة واسدي
 احمد الجوي منظومة في ذلك لكن بعض مسائلها مستدرك لكونه لم
 يختص به زفر وقد نظمت في ذلك منظومة فريدة اسقطت منها ما هو
 مستدرك وزدت على ما نظمه الجوي عدة مسائل وقد ذكرت هذه
 المنظومة في حاشيتي رد المختار من باب النفقة (وقال) في البحر من
 كتاب القضاء فان قلت كيف جاز للمشايخ الافتاء بقول غير الامام الاعظم
 مع انهم مقلدون قلت قد اشكل على ذلك مدة طويلة ولم ار عنه جوابا
 الا ما فهمته الآن من كلامهم وهو انهم نقلا عن اصحابنا انه لا يحل
 لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا حتى نقل في السراجية ان هذا
 سبب مخالفة عصام الامام وكان يفتي بخلاف قوله كثيرا لانه لم يعلم
 الدليل وكان يظهر له دليل غيره فيفتي به (فاقول) ان هذا الشرط كان
 في زمانهم اما في زماننا فيكتفي باللفظ كما في القضية وغيرها فيحل
 الافتاء بقول الامام بل يجب وان لم نعلم من اين قال وعلى هذا فما
 صحح في الجوى اى من ان الاعتبار لقوة الدليل مبنى على ذلك الشرط
 (وقد)

وقد صححوا ان الافتاء بقول الامام فيشج من هذا انه يجب علينا الافتاء
بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه لانهم انما افتوا بخلافه لفقد
الشروط في حقهم وهو الوقوف على دليله واما نحن فلنا الافتاء وان
لم نقف على دليله وقد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على
المشايخ في الافتاء بقولهم بانه لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله لكن
هو اهل للنظر في الدليل ومن ليس باهل للنظر فيه فعليه الافتاء بقول
الامام والمراد بالاهلية هنا ان يكون عارفا ممبزا بين الاقاويل له قدرة
على ترجيح بعضها على بعض ولا يصير اهلا للفتوى ما لم يصير صوابه
اكثر من خطائه لان الصواب متى كثر فقد غلب ولا عبرة في المغلوب
بمقابلة الغالب فان امور الشرع مبنية على الاعم الاغلب كذا في
الاولوالجيه * وفي مناقب الكردي قال ابن المبارك وقد سئل متى يحول
للرجل ان يفتي ويلى القضاء قال اذا كان بصيرا بالحديث والراى
عارفا بقول ابي حنيفة حافظا له وهذا يحول على احدى الرواتين
عن اصحابنا وقبل استقرار المذهب اما بعد التقرر فلا حاجة اليه
لانه يمكنه التقليد انتهى هذا اخر كلام البحر (اقول) ولا يخفى
عليك ما في هذا الكلام من عدم الانتظام ولهذا اعترضه محشييه
التخير الرسمى بان قوله يجب علينا الافتاء بقول الامام وان لم نعلم
من اين قال مضاد لقول الامام لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى
يعلم من اين قلنا اذ هو صريح في عدم جواز الافتاء لغير اهل
الاجتهاد فكيف يستدل به على وجوبه فنقول ما يصدر من غير
الاهل ليس بافتاء حقيقة وانما هو حكاية عن المجتهد انه قائل بكذا
وباعتبار هذا المحظ يجوز حكاية قول غير الامام فكيف يجب علينا
الافتاء بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه ونحن انما نحكي فتواهم لا غير
فليتأمل انتهى (وتوضيحه) ان المشايخ اطعموا على دلائل الامام وعرفوا
من اين قال واطعموا على دلائل اصحابه فيرجعون دليل اصحابه على دليله

فيثبتون به ولا يظن بهم انهم عدلوا عن قوله لجعلهم بدليله فانما نراهم
قد شخنوا كتبهم بنصب الادلة ثم يقولون الفتوى على قول ابي يوسف
مثلا وحيث لم تكن نحن اهلا للنظر في الدليل ولم نصل الى رتبهم في
حصول شرائط التفرع والتناصب بل فعلينا حكاية ما يقولونه لانهم هم
اتباع المذهب الذين نصبوا انفسهم لتقريره وتحريره باجتهادهم (وانظر)
الى ما قد سناه من قول العلامة قاسم ان المجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا
في المختلف ورجحوا وصححوا الى ان قال فعلينا اتباع الراجح والعمل به
كما لو اختلفوا في حياتهم (وفي) فتاوى العلامة ابن الشلبي ايس للقاضي ولا للمفتي
العدول عن قول الامام الا اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى على
قول غيره فليس للقاضي ان يحكم بتول غير ابي حنيفة في مسألة لم يرجح
فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل ابي حنيفة على دليله فان حكم فيها
فحكمه غير ماض ايس له غير الانتقاض انتهى (ثم اعلم) ان قول
الامام لا يتعلل لاحد ان يفتي بقولنا الخ يحتمل معنيين (احدهما) ان
يكون المراد به ما هو المتبادر منه وهو انه اذا ثبت عنده مذهب امامه
في حكم كوجوب الوتر مثلا لا يتعلل له ان يفتي بذلك حتى يعلم دليل امامه
ولا شك انه على هذا خاص بالمفتي المجتهد دون المقلد المحض فان التقليد
هو الاخذ بقول الغير بغير معرفة دليله قالوا فخرج اخذه مع معرفة دليله
فانه ليس بتقليد لانه اخذ من الدليل لا من المجتهد بل قيل ان اخذه مع
معرفة دليله نتيجة الاجتهاد لان معرفة الدليل انما تكون للمجتهد لتوقفها
على معرفة سلامته من المعارض وهي متوقفة على استقراء الادلة كلها
ولا يقدر على ذلك الا المجتهد اما مجرد معرفة ان المجتهد الفلاني اخذ
الحكم الفلاني من الدليل الفلاني فلا فائدة فيها فلا بد ان يكون المراد
من وجوب معرفة الدليل على المفتي ان يعرف حاله حتى يصح له تقليده في
ذلك مع الجزم به وافتاء غيره به وهذا لا يتأتى الا في المفتي المجتهد في المذهب
وهو المفتي حقيقة اما غيره فهو ناقل (لكن) كون المراد هذا بعيد
(لان)

لان هذا المفتى حيث أم يكن وصل الى رتبة الاجتهاد المطلق يلزمه التقليد لمن وصل اليها ولا يلزمه معرفة دلائل امامه الاعلى قول قال في التحرير مسألة غير المجتهد المطلق يلزمه التقليد وان كان مجتهدا في بعض مسائل الفقه او بعض العلوم كالقرائن على القول بتجزى الاجتهاد وهو الحق فيقلد غيره فيما لا يقدر عليه وقيل في العالم انما يلزمه التقليد بشرط تبيين صحة مستند المجتهد والا لم يجز له تقليده انتهى (و) الاول قول الجمهور والثاني قول لبعض المعتزلة كما ذكره شارحه فقوله يلزمه التقليد مع ما قدمناه من تعريف التقليد يدل على ان معرفة الدلائل للمجتهد المطلق فقط وانه لا يلزم غيره ولو كان ذلك الغير مجتهدا في المذهب لكن نقل الشارح عن الزركشي من الشافعية ان اطلاق الحاقه بالعامي الصريح فيه نظر لاسيما في اتباع المذاهب المتبحرين فانهم لم ينصبوا انفسهم نصبة المقلدين ولا شك في الحاقهم بالمجتهدين اذ لا يقلد مجتهدا ولا يمكن ان يكون واسطة بينهما لانه ليس لنا سوى حالتين قال ابن المنبر والمختار انهم مجتهدون ملتزمون ان لا يتحدثوا مذهبها اما كونهم مجتهدين فلان الاوصاف قائمة بهم واما كونهم ملتزمين ان لا يتحدثوا مذهبها فلان احداث مذهب زائد بحيث يكون اقروعه اصول وقواعد مبينة لسائر قواعد المتقدمين فتعذر الوجود لاستيعاب المتقدمين سائر الاساليب نعم لا يمتنع عليهم تقليد امام في قاعدة فاذا ظهر له صحة مذهب غير امامه في واقعة لم يجز له ان يقلد امامه لكن وقوع ذلك مستبعد لكمال نظر من قبله انتهى «*» (الثاني من الاحتمالين ان يكون المراد الافتاء بقول الامام فخر راجعا واستنباطا من اصوله (قال) في التحرير وشرحه مسألة افتاء غير المجتهد

«*» وما استبعده غير بعيد كما افاده في شرح التحرير فانه واقع في مثل اصحاب الامام الاعظم فانهم خالفوه في بعض اصول وفي فروع كثيرة جدا هذه

بمذهب مجتهد يخرجنا على اصوله لانقل عنه ان كان مطلعا على مبادئه
 اى ماخذ احكام المجتهد اهلا للنظر فيها قادرا على التفريع على قواعده
 متمكنا من الفرق والجمع والمناظرة في ذلك بان يكون له ملكة الاقتدار
 على استنباط احكام الفروع المتجددة التى لانقل فيها عن صاحب
 المذهب من الاصول التى مهدها صاحب المذهب وهذا المسمى بالمجتهد في
 المذهب جاز «*» والا يكن كذلك لايجوز * وفي شرح البدیع للمهندی
 وهو المختار عند كثير من المحققين من اصحابنا وغيرهم فانه نقل عن ابى
 يوسف وزفر وغيرهما من ائمتنا انهم قالوا لا يحل لاحد ان يفتى بقوانا
 ما لم يعلم من ابن قلنا وعبرة بعضهم من حفظ الاقاويل ولم يعرف المسجع
 فلا يحل له ان يفتى فيما اختلفوا فيه وقيل جاز بشرط عدم مجتهد واستقر به
 العلامة وقيل يجوز مطلعاى سواء كان مطلعا على المأخذ ام لا عدم المجتهد ام لا
 وهو مختار صاحب البدیع وكثير من العلماء لانه ناقل فلا فرق فيه بين
 العالم وغيره واجيب بانه ليس الخلاف في النقل بل في التخرج لان النقل
 لعين مذهب المجتهد يقبل بشرايط الراوى من العدالة وغيرها اتفاقا
 انتهى ملخصا (اقول) وبظهر مما ذكره المهدي ان هذا غير خاص
 باقوال الامام بل اقوال اصحابه كذلك وان المراد بالمجتهد في المذهب هم
 اهل الطبقة الثالثة من الطبقات السبع المارة وان الطبقة الثانية وهم
 اصحاب الامام اهل اجتهاد مطلق الا انهم قلده في اغلب اصوله
 وقواعده بناء على ان المجتهد له ان يقلد آخر وفيد عن ابى حنيفة روايتان
 ويؤيد الجواز مسألة ابى يوسف لما صلى الجمعة فاخبروه بوجود قارة في
 حوض الحمام فقال تقلد اهل المدينة وعن محمد يقلد اعلم منه او على «*»

«*» قوله جاز بجواب الشرط في قوله ان كان مطلعا الخ

«*» قوله او على «*» مطوف على قوله على ان المجتهد

انه وافق اجتهدهم فيها اجتهداه وحيث نقل مثل هذا عن بعض الأئمة الشافعية كالقفال والشيخ ابى على والقاضى حسين انهم كانوا يقولون لسنا مقلدين للشافعى بل وافق رأينا رأيه يقال مثله فى اصحاب ابى حنيفة مثل ابى يوسف ومحمد بالاولى وقد خالفوه فى كثير من الفروع ومع هذا لم تخرج اقوالهم عن المذهب كما مر تقريره «*» (فقد) تحرر مما ذكرناه ان قول الامام واصحابه لا يعلل لاحد ان يفتى بقولنا حتى يعلم من اين قلنا محمول على فتوى المجتهد فى المذهب بطريق الاستنباط والتخريج كما علمت من كلام التحرير وشرح اليديع والظه اشتراك اهل الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة فى ذلك وان من عداهم يكتفى بالنقل وان علمنا اتباع ما نقلوه لنا عنهم من استنباطاتهم الغير المنصوصة عن المتقدمين ومن ترجيحاتهم ولو كانت لغير قول الامام كما قررناه فى صدر هذا البحث لانهم لم يرجحوا ما رجحوه جزافا وانما رجحوا بعد اطلاعهم على المأخذ كما شهدت مصنفاتهم بذلك خلافا لما قاله فى البحر (تنبيه) كلام البحر صريح فى ان المحقق ابن السهام من اهل الترجيح حيث قال عنه انه اهل لانظر فى الدليل وح فلما اتبعناه فيما يحققه ويرجح من الروايات ارا الاقوال ما لم يخرج عن المذهب فان له اختيارات خالف فيها المذهب فلا يتابع عليها كما قاله تلميذه العلامة قاسم وكيف لا يكون اهلا لذلك

«*» ثم رأيت بخط من اثق به مانعه قال ابن الملقن فى طبقات الشافعية فائدة قال ابن برهان فى الاوسط اختلف اصحابنا واصحاب ابى حنيفة فى المزنى وابن سريج وابى يوسف ومحمد بن الحسن فقل مجتهدون مطلقا وقبل فى المذهبين وقال اعمام الحرمين ارى كل اختيار المرنى تخريجا فانه لا يخالف اصول الشافعى لا كابى يوسف ومحمد فانهما يخالفان صاحبهما قال الرافعى فى باب الوضوء تفردت المرنى لاتعد من المذهب اذا لم يخرجها على اصل الشافعى انتهى منه

وقد قال فيه بعض اقرانه وهو البرهان الانباسي لو طلبت جمع الدين
ما كان في بلدنا من يقوم بها غير اء (قلت) بل قد صرح العلامة المحقق
شيخ الاسلام على المقدسي في شرحه على نظم الكنز في باب نكاح
الرفيق بان ابن الهمام بالغ رتبة الاجتهاد * وكذلك نفس العلامة قاسم
من اهل تلك الكتيبة فانه قال في اول رسالته المسماة رفع الاشتباه
عن مسئلة المياه لما منع علماءنا رضى الله تعالى عنهم من كان له اهلية
النظر من محض تقليدهم على ما رواه الشيخ الامام العالم العلامة ابو
اسحق ابراهيم بن يوسف قال حدثنا ابو يوسف عن ابى حنيفة رحمه
الله تعالى انه قال لا يحل لاحد ان يفتى بقولنا ما لم يعرف من اين
قولناه تدبعت (جواب لما) ما أخذهم وحصلت منها بحمد الله تعالى على
الكثير ولم اقلع بتقليد ما في صحف كثير من المصنفين الخ * وقال
في رسالة اخرى واني والله الحمد لا أقول كما قال الطحاوى لابن حريوة
لا يقلد الا عصبي او غي انتهى ويؤخذ من قول صاحب البحر يجب
علينا الافتاء بقول الامام الخ انه نفسه ليس من اهل النظر في الدليل
فاذا صحح قولنا لمخالفا لتصحيح غيره لا يعتبر فضلا عن الاستنباط والتخريج
على القواعد خلافا لما ذكره البيري عند قول صاحب البحر في كتابه
الاشياء النوع الاول معرفة القواعد التي يرد اليها وفرعوا الاحكام عليها
وهي اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة الاجتهاد واو
في الفتوى واكثر فروع ظفرت به الخ فقال البيري بعد ان عرف المجتهد
في المذهب بما قدمناه عنه وفي هذا اشارة الى ان المؤلف قد بالغ هذه
المرتبة في الفتوى وزيادة وهو في الحقيقة قد من الله تعالى عليه بالاطلاع على
خبائيا الزوايا وكان من جملة الحفاظ المطلعين انتهى اذ لا يخفى ان ظفره
باكثر فروع هذا النوع لا يازم منه ان يكون له اهلية النظر في الادلة
التي دل كلامه في البحر على انها لم تحصل له وعلى انها شرط الاجتهاد
في المذهب فاعلم

ثم اذا لم توجد الرواية * عن علمائنا ذوي الدراية
واختلف الذين قد تاخروا * يرجح السني عليه الاكثر
مثل الطحاوي وابي حفص الكبير * وابوي جعفر والليث الشهير
وحديث لم توجد لهؤلاء * مقالة واحتيج الافتاء
فالنظر المفتي بجهد واجتهاد * وليخش بطش ربه يوم المعاد
فليس يجسر على الاحكام * سوى شقي خاسر المرام
قال في اخر الحاوي القدسي ومتى لم يوجد في المسئلة عن ابي حنيفة
رواية يؤخذ بظاهر قول ابي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر
قول زفر والحسن وغيرهم الاكبر فالأكبر هكذا الى اخر من كان من
كبار الاصحاب واذا لم يوجد في المادة عن واحد منهم جواب ظاهر
وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ
بقول الاكثرين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون كابي حفص وابي
جعفر وابي الليث والطحاوي وغيرهم فيعتمد عليه وان لم يوجد منهم
جواب البتة نصاً بنظر المفتي فيها نظر تامل وتدبر واجتهاد ليجد فيها
ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيها جزافاً لمنصبه وحرمة
وليخش الله تعالى ويراقبه فانه امر عظيم لا يجاسر عليه الا كل جاهل
شقي انتهى (وفي) الخاتمة وان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية ان
كانت توافق اصول اصحابنا يعمل بها فان لم يجد لها رواية عن اصحابنا
واتفق فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو
صواب عنده وان كان المفتي مقلداً غير مجتهد ياخذ بقول من هو افقه
الناس عنده ويضيف الجواب اليه فان كان افقه الناس عنده في مصر
آخر يرجع اليه بالكتاب ويكتب بالجواب ولا يجازف خوفاً من الافتراء
على الله تعالى بتحريم الحلال وضده انتهى (قلت) وقوله وان كان المفتي
مقلداً غير مجتهد الخ يفيد ان المقلد المحض ليس له ان يفتي فيما لم يجد فيه
نصاً عن احد ويؤيده ما في البحر عن التائخانية وان اختلف المتأخرون

أخذ بقول واحد فلو لم يجد من المتأخرين يجتهد برأيه إذا كان يعرف وجه الفقه ويشاور أهله انتهى فقوله إذا كان يعرف الخ دليل على أن من لم يعرف ذلك بل قرأ كتابا أو أكثر ففهمه وصار له أهلية المراجعة والوقوف على موضع الحادثة من كتاب مشهور معتمد إذا لم يجد تلك الحادثة في كتاب ليس له أن يفتي فيها برأيه بل عليه أن يقول لا أدري كما قال من هو أجل منه قدرا من مجتهدى الصحابة ومن بعدهم بل من أيد بالوحي صلى الله تعالى عليه وسلم والغالب أن عدم وجدانه النص لقلة اطلاعه أو عدم معرفته بموضع المسئلة المذكورة فيه إذ قل ما تنفع حادثة إلا وأنها ذكر في كتب المذهب أما بعينها أو يذكر قاعدة كلية تشملها ولا يكتفى بوجود نظيرها مما يقاربها فإنه لا يأمن أن يكون بين حادثة وما وجده فرق لا يصل إليه فهمه فيكم من مسئلة فرقوا بينها وبين نظيرتها حتى ألفوا كتب الفروق لذلك وأو وكل الأمر إلى أفهامنا لم ندرك الفرق بينهما بل قال العلامة ابن نجيم في الفوائد الزينية لا يحل الافتاء من القواعد والضوابط وإنما على المفتي حكاية النقل الصريح كما صرحوا به انتهى وقال أيضا أن المقرر في الأربعة المذاهب أن قواعد الفقه أكثرية لا كلية انتهى نقله البيرى فعلى من لم يجد نقلا صريحا أن يتوقف في الجواب أو يسأل من هو أعلم منه ولو في بلدة أخرى كما يعلم مما نقلناه عن الثانية وفي الظهيرية وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل فيه أن ينتقى إلا بطريق الحكاية فيحكى ما يحفظ من أقوال الفقهاء انتهى نعم قد توجد حوادث عرفية غير مخالفة للنصوص الشرعية فيفتي المفتي بها كما سنذكره آخر المنظومة

وههنا ضوابط محرره * غدت لدى أهل النهى مقرره
في كل أبواب العبادات رجع * قول الإمام مطلقا لم تصح
منه رواية بها الغير أخذ * مثل تيمم لمن قرأ نبذ
وكل فرع بالقضا تعلقا * قول أبي يوسف فيه ينتق
(وفي)

وفي مسائل ذوى الارحام قد * افتوا بما يقوله محمد
ورجحوا استحسانهم على القياس * الا مسائل وما فيها التباس
وظاهر المروى ليس يعدل * عنه الى خلافه اذ ينقل
لا ينبغي العدول عن درايه * اذا اتى بوقفها روايه
وكل قول جاء ينفي الكفرا * عن مسلم ولو ضعيفا اخرى
وكل ما رجع عنه المجتهد * صار كمنسوخ فغيره اعتمد
وكل قول فى المنون اثبتا * فذلك ترجيح له ضمنا اتى
فرجحت على الشروح والشروح * على الفتاوى القدم من ذات رجوح
مالم يكن سواء لفظا صححا * فالأرجح الذى به قد صرحا
جمعت فى هذه الآيات قواعد ذكروها مفرقة فى الكتب وجعلوها
علامة على المرجح من الأقوال (الأولى) ما فى شرح المنية للبرهان
ابراهيم الحلبي من فصل التيم حيث قال فله در الامام الاعظم مادق
نظره وما اشد فكره ولا همر ما جعل العلماء الفتوى على قوله فى العبادات
مطلقا وهو الواقع بالاستقراء مالم يكن عنه رواية كقول المخالف كما
فى طهارة الماء المستعمل والتيم فقط عند عدم غير نبيذ القمر (الثانية)
ما فى البحر قبيل فصل الحبس قال وفى القنية من باب المفتى الفتوى على
قول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته وكذا فى البرازيه من
القضاء انتهى اى لمصنوع زيادة العلم له بتجربته ولهذا رجع ابو حنيفة
عن القول بان الصدقة افضل من حج التطوع لما حج وعرف مشقة زاد
فى شرح البيرى على الاشباه ان الفتوى على قول ابى يوسف ايضا
فى الشهادات قلت لكن هى من توابع القضاء (و) فى البحر من كتاب
الدعوى لو سكت المدعى عليه ولم يجب ينزل منكرا عندهما اما عند ابى
يوسف فيحبس الى ان يجب كما قال الامام السرخسى والفتوى على
قول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما فى القنية والبرازيه فلذا افنيت
بانه يحبس الى ان يجب (الثالثة) ما فى متن الملتقى وغيره فى مسألة

القسم على ذوى الارحام وبقول محمد يفتى قال فى سلكب الاشرى فى
 جميع توريت ذوى الارحام وهو اشهر الروايتين عن الامام ابى حنيفة
 وبه يفتى كذا قاله الشيخ سراج الدين فى شرح فرائضه وقال فى الكافى
 وقول محمد اشهر الروايتين عن ابى حنيفة فى جميع ذوى الارحام وعليه
 الفتوى (الرابعة) مافى عامة الكتب من انه اذا كان فى مسألة قياس
 واستحسان ترجح الاستحسان على القياس الا فى مسائل وهى احدى عشرة
 مسألة على مافى اجناس الناطقى وذكرها العلامة ابن نجيم فى شرحه على
 المنار ثم ذكر ان نجم الدين النسفى اوصلها الى اثنتين وعشرين وذكر
 قبله عن التلويح ان الصحيح ان معنى الرجحان هنا تعيين العمل بالراجح
 وترك العمل بالمرجوح وظاهر كلام فخر الاسلام انه الاولوية حتى يجوز
 العمل بالمرجوع (الخامسة) مافى قضاء البحر من ان ماخرج عن ظاهر
 الرواية فهو مرجوع عنه والمرجوع عنه لم يبق قولاً للمجتهد كما ذكره
 انتهى (و) قدمنا عن انفع الوسائل ان القاضى المقلد لا يجوز له ان
 يحكم الا بما هو ظاهر المذهب لا بالرواية الشاذة الا ان ينصوا على ان
 الفتوى عليها انتهى وفى قضاء الفوائت من البحر ان المسئلة اذا لم تذكر
 فى ظاهر الرواية وثبتت فى رواية اخرى تعين المصير اليها انتهى (السادسة)
 مافى شرح المشية فى بحث تعديل الاركان بعد ما ذكر اختلاف الرواية عن الامام
 فى الظمانينة هل هى سنة او واجبة وكذا القومة والجلسة قال وانت علمت ان
 مقتضى الدليل الوجوب كما قاله الشيخ كمال الدين ولا ينبغي ان يعدل عن الدراية
 اذا وافقتها رواية انتهى والدراية بالدال المهمة تستعمل بمعنى الدليل كما
 فى المستصطفى وبؤيد، مافى اخر الحاوى القدسى اذا اختلفت الروايات
 عن ابى حنيفة فى مسألة فالاولى بالاخذ اقواها حجة (السابعة) مافى
 البحر من باب المرتد نقلا عن الفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم
 فلا جعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر انتهى ثم قال والذي
 تحرر انه لا يفتى بكفر مسلم امكن حل كلامه على محمل حسن او كان فى كفره
 (اختلاف)

اختلاف ولو رواية ضعيفة (الثامنة) ما في البحر مما قدمناه قريبا من ان
الرجوع عنه لم يبق مذهباً للمجتهد وح فيجب طلب القول الذي رجوع
اليه والعمل به لان الاول صار بمنزلة الحكم المنسوخ وفي البحر ايضا
عن التوشيح ان مارجع عنه المجتهد لا يجوز الاخذ به انتهى (و) ذكر في
شرح التحرير ان علم المتأخر فهو مذهب به ويكون الاول منسوخا والا
حكى عنه القولان من غير ان يحكم على احدهما بالرجوع (التاسعة)
ما ذكره العلامة قاسم في تصحيحه ان ما في المتون مصحح تصحيحا التزاميا
والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي قلت حاصله ان اصحاب
المتون التزموا وضع القول الصحيح فيكون ما في غيرها مقابل الصحيح مالم
يصرح بتصحيحه فيقدم عليها لانه تصحيح صريح فيقدم على التصحيح
الالتزامي وفي شهادات الخيرية في جواب سؤال المذهب الصحيح المفتى به
الذي مشيت عليه اصحاب المتون الموضوعات لنقل الصحيح من المذهب
الذي هو ظاهر الرواية ان شهادة الاعمى لا تصح ثم قال وحيث علم ان
القول هو الذي تواردت عليه المتون فهو المعتمد المعلوم به اذ صرحوا
بانه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون وكذا يقدم
ما في الشرح على ما في الفتاوى انتهى وفي فصل الحبس من البحر
والعمل على ما في المتون لانه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد
ما في المتون كما في انفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشرح على ما في
الفتاوى انتهى اي لما صرح به في انفع الوسائل ايضا في مسألة قسمة
الوقف حيث قال لا يفتى بنقول الفتاوى بل نقول الفتاوى انما يستأنس بها
اذا لم يوجد ما يعارضها من كتب الاصول ونقل المذهب اما مع وجود
غيرها لا يلتفت اليها خصوصا اذا لم يكن نص فيها على الفتوى اه
(و) رأيت في بعض كتب المتأخرين نقلا عن ايضاح الاستدلال على
ابطال الاستبدال لقاضي القضاة شمس الدين الحريري احد شراح
الهداية ان صدر الدين سليمان قال ان هذه الفتاوى هي اختيارات

المشايخ فلا تعارض كتب المذهب قال وكذا كان يقول غيره من مشايخنا وبه اقول انتهى (ثم) لا يخفى ان المراد بالمتون المتون المعنوية كالبداية ومختصر القدوري والمختار والنفاية والوقاية والكنز والملقى فانها الموضوعات لنقل المذهب مما هو ظاهر الرواية بخلاف متن الغرر لمثلا خسرو ومتن التوير للقرتاشى الغزى فان فيهما كثيرا من مسائل الفتاوى وسابق الاقوال فى الخاتمة * وملقى البحر ذو مزية وفى سواهما اعتمد ما اخروا * دليله لانه المحرر كما هو العادة فى الهداية * ونحوها راجع الدرر كذا اذا ما واحدا قد علاوا * له وتعليل سواء اهلوا

اى ان اول الاقوال الواقعة فى فتاوى الامام قاضى خان له حزية على غيره فى الرجحان لانه قال فى اول الفتاوى وفيما كثرت فيه الاقوال من المتأخرين اختصرت على قول او قواين وقدمت ما هو الاظهر وافتتحت بما هو الاشهر اجابة للطالبين ويسيرا على الراغبين انتهى وكذا صاحب ملقى البحر التزم تقديم القول المعتمد وما عداها من الكتب التى تذكر فيها الاقوال بادلتها كالهداية وشروحها وشروح الكنز وكافى النسفى والبدائع وغيرها من الكتب المبسطة فقد جرت العادة فيها عند حكاية الاقوال انهم يؤخرون قول الامام ثم يذكرون دليل كل قول ثم يذكرون دليل الامام متضمنا للجواب عما استدل به غيره وهذا ترجيح له الا ان ينصوا على ترجيح غيره (قال) شيخ الاسلام العلامة ابن السلبى فى فتاواه الاصل ان العمل على قول ابى حنيفة ولذا ترجح المشايخ دليله فى الاغلب على دليل من خالفه من اصحابه ويجيبون عما استدل به مخالفه وهذا اشارة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه اذ الترجيح كصريح التصحيح انتهى وفى اخر المستصفى للامام النسفى اذا ذكر فى المسئلة ثلاثة اقوال فالراجح هو الاول والاخير لا الوسط انتهى (قلت) وينبغى تعقبه بما اذا لم تعلم عادة صاحب ذلك الكتاب ولم يذكر الادلة اما اذا علمت كما

مر عن الخاتمة والملحق فتبع واما اذا ذكرت الادلة فالرجع الاخير كما قلنا
(وكذا) او ذكروا قولين مثلا وعلاوا لاحدهما كان ترجيحها له على غير
المعلل كما افاده الخير الرئلي في كتاب الفصص من فتاواه الخيرية ونظيره
ما في التحرير وشرحه في فصل الترجيح في المتعارضين ان الحكم الذي
تعرض فيه للهالة يترجح على الحكم الذي لم يتعرض فيه لها لان ذكر
هالته يدل على الاهتمام به والحث عليه انتهى

وحينما وجدت قولين وقد * صحيح واحد فذاك المعتمد
بنحو ذا الفتوى عليه الاشبه * والاظهر المختار ذا والوجه
او الصحيح و الاصح أكد * منه وقيل عكسه المؤكد
كذا به يفتى عليه الفتوى * وذان من جميع تلك اقوى

قال في آخر الفتاوى الخيرية وفي اول المضمرات اما العلامات للافتاء فقوله
وعليه الفتوى وبه يفتى وبه نأخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه
عمل الامة وهو الصحيح وهو الاصح وهو الاظهر وهو المختار في زماننا
وفتوى مشايخنا وهو الاشبه وهو الوجه وغيرها من الالفاظ المذكورة
في متن هذا الكتاب في محلها في حاشية البرزدي انتهى وبعض هذه
الالفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه
وغيرها ولفظ به يفتى أكد من لفظ الفتوى عليه والاصح أكد من الصحيح
والاحوط أكد من الاحتمال انتهى (لكن) في شرح المنية في بحث من
المصحف والذي اخذناه من المشايخ انه اذا تعارض امامان معتبران في
التصحيح فقال احدهما الصحيح كذا وقال الآخر الاصح كذا فلاخذ بقول
من قال الصحيح اولي من الاخذ بقول من قال الاصح لان الصحيح مقابله
الفاسد والاصح مقابله الصحيح فقد وافق من قال الاصح قائل الصحيح
على انه صحيح واما من قال الصحيح فمعنده ذلك الحكم الآخر فاسد
فلاخذ بما اتفقا على انه صحيح اولا من الاخذ بما هو عند احدهما فاسد
انتهى (وذكر) العلامة ابن عبد الرزاق في شرحه على الدر المختار

ان المشهور عند الجمهور ان الاصحاح آكد من الصحيح (وفي) شرح البيهقي
قال في الطراز المذهب ناقلا عن حاشية البردوي قوله هو الصحيح
بقتضى ان يكون غيره غير صحيح وافظ الاصحاح بقتضى ان يكون غيره
صحيحا اقول ينبغي ان يفيد ذلك بالغالب لانا وجدنا مقابل الاصحاح
الرواية الشاذة كما في شرح المجمع انتهى (وفي) الدر المختار بعد نقله
حاصل ما مر ثم رأيت في رسالة اداب المفتين اذا ذيلت رواية في كتاب
معتمد بالاصح او الاولى او الارفق ونحوها فله ان يفتى بها وبمخالفتها
ايضا ايا شاء واذا ذيلت بالصحيح او الماخوذ به او به يفتى او عليه الفتوى
لم يفت بمخالفتها الا اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الكافي
بمخالفة هو الصحيح فيخير فيختار الاقوى عنده والابق والاصح انتهى
فليحفظ انتهى (قلت) وحاصل هذا كله انه اذا صحح كل من الروايتين
بلفظ واحد كان ذكر في كل واحدة منهما هو الصحيح او الاصح او به يفتى
تغير المفتى * واذا اختلف اللفظ فان كان احدهما افظ الفتوى فهو اولى
لانه لا يفتى الا بما هو صحيح وليس كل صحيح يفتى به لان الصحيح في نفسه
قد لا يفتى به ليكون غيره اوفق لتغير الزمان وللضرورة ونحو ذلك
فما فيه لفظ الفتوى يتضمن شيئين احدهما الاذن بالفتوى به والاخر صحته
لان الافتاء به تصحيح له بخلاف ما فيه لفظ الصحيح او الاصح مثلا وان كان
لفظ الفتوى في كل منهما فان كان احدهما يفيد الحصر مثل به يفتى او عليه
الفتوى فهو الاولى ومثله بل اولى لفظ عليه عمل الامة لانه يفيد الاجماع
وان لم يكن لفظ الفتوى في واحد منهما فان كان احدهما بلفظ الاصح
والاخر بلفظ الصحيح فعلى الخلاف السابق لكن هذا فيما اذا كان
التصحيحان في كتابين اما لو كانا في كتاب واحد من امام واحد فلا يتأتى
الخلاف في تقديم الاصح على الصحيح لان اشعار الصحيح بان مقابله
فاسد لا يتأتى فيه بعد انصرح بان مقابله اصح الا اذا كان في المسئلة
قول ثالث يكون هو الفاسد وكذا لو ذكر تصحيحين عن امامين ثم قال
(ان)

ان هذا التصحيح الثاني اصح من الاول مثلاً فانه لا شك ان مراده ترجيح ما عبر عنه بكونه اصح ويقع ذلك كثيراً في تصحيح العلامة قاسم وان كان كل منهما بلفظ الاصح او الصحيح فلا شبهة في انه يتخير بينهما اذا كان الامامان المصححان في رتبة واحدة اما لو كان احدهما اعلم فانه يتخير تصحيحه كما لو كان احدهما في الخاتبة والاخر في البرازية مثلاً فان تصحيح قاضي خان اقوى فقد قال العلامة قاسم ان قاضي خان من احق من يعتمد على تصحيحه وكذا يتخير اذا صرح بتصحيح احدهما فقط بلفظ الاصح او الاحوط او الاولى او الارفق وسكت عن تصحيح الاخرى فان هذا اللفظ يفيد صحة الاخرى لكن الاولى الاخذ بما صرح بانها الاصح لزيادة صحتها وكذا لو صرح في احدهما بالاصح وفي الاخرى بالصحيح فان الاولى الاخذ بالاصح

وان تجدد تصحيح قولين ورد * فاختر لما شئت فكل معتمد
الا اذا كانا صحيحين واصح * او قيل ذا ينقي به فقد رجع
او كان في المتن او قول الامام * او ظاهر المروي او جل العظام
قال به او كان الاستحسانا * او زاد الاوقاف نفعاً بانا
او كان ذا اوفق الزمان * او كان ذا اوضح في البرهان
هــذا اذا تعارض التصحيح * اولم يكن اصلاً به تصحيح
فتأخذ الذي له مرجح * مما علمته فهـذا الاوضح
لما ذكرت علامات التصحيح لقول من الاقوال وان بعض الفاظ التصحيح
أكد من بعض وهـذا انما تظهر ثمرته عند التعارض بان كان التصحيح
لقولين فصلت ذلك تفصيلاً حسناً لم اسبق اليه اخذاً مما مهدته
قبل هـذا وذلك ان قولهم اذا كان في المسئلة قولان مصححان فالمتى
بالخيار ليس على اطلاقه بل ذلك اذا لم يكن لاحدهما مرجح قبل
التصحيح او بعده (الاول) من المرجحات ما اذا كان تصحيح احدهما
بلفظ الصحيح والاخر بلفظ الاصح وتقدم الكلام فيه وان المشهور ترجيح

الاصح على التصحيح (الثاني) ماذا كان احدهما بلفظ الفتوى والاخر بغيره
كما تقدم بيانه (الثالث) ماذا كان احد القولين المصححين في المتون
والاخر في غيرها لانه عند عدم التصحيح لاحد القولين يقدم ما في المتون
لانها الموضوع لنقل المذهب كما مر فكذا اذا تعارض التصحيحان ولذا قال
في البحر في باب قضاء الفوائت فقد اختلف التصحيح والفتوى والعمل بما
وافق المتون اولى (الرابع) ماذا كان احدهما قول الامام الاعظم والاخر
قول بعض اصحابه لانه عند عدم الترجيح لاحدهما يقدم قول الامام كما مر
بيانه فكذا بعده (الخامس) ماذا كان احدهما ظاهر الرواية فيقدم على الاخر
قال في البحر من كتاب الرضاع الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح لظاهر
الرواية وفيه من باب المصرف اذا اختلف التصحيح وجب الفحص عن
ظاهر الرواية والرجوع اليه (السادس) ماذا كان احد القولين
المصححين قال به جل المشايخ العظام في شرح البيهقي على الاشباه ان
المقرر عن المشايخ انه متى اختلفت في المسئلة فالعبرة بما قاله الاكثر انتهى
وقد منا نحوه عن الحاوي القدسي (السابع) ماذا كان احدهما
الاستحسان والاخر القياس لما قدمناه من ان الارجح الاستحسان الا في
مسائل (الثامن) ماذا كان احدهما انفع للوقف لما صرحوا به في
الحاوي القدسي وغيره من انه يفتى بما هو انفع للوقف فيما اختلف
العلماء فيه (التاسع) ماذا كان احدهما اوفق لاهل الزمان فان ما كان
اوفق لعرفهم او اسهل عليهم فهو اولى بالاعتماد عليه ولذا افتوا بقول
الامامين في مسئلة تركبة اليهود وعدم القضاء بظاهر العدالة لتغير
احوال الزمان فان الامام كان في القرن الذي شهد له رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم بالخبرية بخلاف عصرهما فانه قد فشى فيه الكذب
فلا بد فيه من التركية وكذا عدلوا عن قول ائمتنا الثلاثة في عدم
جواز الاستتجار على التعليم ونحوه لتغير الزمان ووجود الضرورة الى
القول بجوازه كما مر بيانه (العاشر) ماذا كان احدهما دليلا او صحيح
(واظهر)

واظهر كما تقدم ان الترجيح بقوة الدليل فثبت وجب تصحيحان ورأى
من كان له اهلية النظر في الدليل ان دليل احدهما اقوى فالعمل به اولى هذا
كاه اذا تعارض التصحيح لان كل واحد من القولين مساو الاخر في
الصحة فاذا كان في احدهما زيادة قوة من جهة اخرى يكون العمل به
ادلى من العمل بالآخر وكذا اذا لم يصرح بتصحيح واحد من القولين
فيقدم ما فيه مرجح من هذه المرجحات ككونه في المنون او قول الامام
او ظاهر الرواية الخ

واعمل بمفهوم روايات ابي * مالم يخالف لصريح ثبتا
اعلم ان المفهوم قسمان * مفهوم موافقة وهو دلالة اللفظ على ثبوت
حكم المنطوق لمسكوت بمجرد فهم اللغة اى بلا توقف على رأى واجتهاد
كدلالة (لا تقل لهما اف) على تحريم الضرب * ومفهوم مخالفة وهو دلالة
اللفظ على ثبوت نفيض حكم المنطوق للمسكوت * وهو اقسام * مفهوم
الصفة كفى الساعة زكاة * ومفهوم الشرط نحو (وان كن اولات حمل
فانفقوا عليهن) ومفهوم الغاية نحو (حتى تنكح زوجا غيره) ومفهوم
العدد نحو (ثمانين جملة) ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بحامد كفى
الغنم زكاة * واعتبار القسم الاول من القسمين متفق عليه * واختلف في الثانى
باقسامه فعند الشافعية معتبر سوى الاخير فيدل على نفي الزكاة عن
العلوفة وعلى انه لانفقة لمبانة غير حامل وعلى الحال اذا نسكت غيره
وعلى نفي الزائد على الثمانين * وعند الحنفية غير معتبر باقسامه في كلام
الشارع فقط وتتمام تحقيقه في كتب الاصول قال في شرح التحرير بعد
قوله غير معتبر في كلام الشارع فقط فقد نقل الشيخ جلال الدين
الغبارى في حاشية الهداية عن شمس الأئمة الكردرى ان تخصص بص
الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع فاما في
متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدل انتهى وتداوله
المأخرون وعليه ما في خزائن الاكل والمخاينة لو قال مالك على اكثر من

مائة درهم كان اقرارا بالمائة ولا يشكل عليه عدم لزوم شيء في مالك على
 اكثر من مائة درهم ولا اقل كما لا يخفى على الناظر انتهى (وفي) حج
 النهر المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنه اقوال الصحابة قال وينبغي
 تقييده بما يدرك بالراى لا ما يدرك به انتهى * اى لان قول الصحابي اذا
 كان لا يدرك بالراى اى بالاجتهاد له حكم الرفع فكون من كلام
 الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم والمفهوم فيه غير معتبر فالمراد
 بالروايات ما روى في الكتب عن المجتهدين من الصحابة وغيرهم (وفي)
 النهر ايضا عند سنن الوضوء مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم
 النصوص انتهى (وفي) غاية البيان عند قوله وليس على المرأة ان
 تنقض ضفائرها احتراز بالمرأة عن الرجل وتخصيص الشيء في الروايات
 يدل على نفي ما عدها بالاتفاق بخلاف النصوص فان فيها لا يدل على
 نفي ما عدها عندنا (وفي) غاية البيان ايضا في باب جنائيات الحج عند
 قوله واذا صال السبع على المحرم فقتله لشيء عليه لما روى ان عمر رضى
 الله تعالى عنه قتل سباعا واهدى كبشا وقال انا ابتدأناه على لاهدائه
 بابتداء نفسه فعلم به ان المحرم اذا لم يبتدىء بقتله بل قتله دفعا لصولته
 لا يجب عليه شيء والا لم يبق للتعليل فائدة ولا يقال تخصيص الشيء
 بالذكر لا يدل على نفي ما عدها عندكم فكيف تستدلون بقول عمر رضى
 الله تعالى عنه لانا نقول ذلك في خطابات الشرع اما في الروايات والمعقولات
 فيدل وتعليل عمر من باب المعقولات انتهى وحاصله ان التعليل الاحكام
 تارة يكون بالنص الشرعي من آية او حديث وتارة يكون بالمعقول كما هنا
 والعلل العقلية ليست من كلام الشارع فمفهومها معتبر ولهذا تراهم
 يقولون مقتضى هذه العلة جواز كذا وحرمة فاستدلون بمفهومها
 (فان قلت) قال في الاشباه من كتاب القضا لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم
 في كلام الناس في ظاهر المذهب كالادلة واما مفهوم الرواية فحجة كما في
 غاية البيان من الحج انتهى فهذا يخالف لما مر من انه غير معتبر في كلام
 (الشارع)

الشارع فقط (قلت) الذي عليه المتأخرون ما قدمناه (وقال) العلامة
 البيرى في شرحه والذي في الظهيرية الاحتجاج بالمفهوم لا يجوز وهو
 ظاهر المذهب عند علمائنا رحمهم الله تعالى وما ذكره محمد في السير الكبير
 من جواز الاحتجاج بالمفهوم فذلك خلاف ظاهر الرواية قال * في حواشي
 الكشف رأيت في الفوائد الظهيرية في باب ما يكره في الصلاة ان الاحتجاج
 بالمفهوم يجوز ذكره شمس الأئمة السرخسى في السير الكبير وقال بنى
 محمد مسائل السير على الاحتجاج بالمفهوم والى هذا مال الخصاص وبنى
 عليه مسائل الحيل * وفي المصنف التخصيص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه
 قلنا التخصيص في الروايات وفي متفاهم الناس وفي المعقولات يدل على نفي
 ما عداه اهـ من النكاح * وفي خزائن الروايات القيد في الرواية ينفي ما عداه
 وفي السراجيه اما في متفاهم الناس من الاخبار فان تخصيص الشيء
 بالذكر يدل على نفي ما عداه كذا ذكره السرخسى انتهى اقول الظاهر
 ان العمل على ما في السير كما اختاره الخصاص في الحيل ولم ير من مخالفه
 والله تعالى اعلم انتهى كلام البيرى * اى ان العمل على جواز الاحتجاج
 بالمفهوم لكن لا مطلقا بل في غير كلام الشارع كما علمت مما قررناه والا
 فالذى رأيت في السير الكبير جواز العمل به حتى في كلام الشارع فانه
 ذكر في باب آية المشركين وذبا عنهم ان تزوج نساء النصارى من اهل
 الحرب لا يحرم واستدل عليه بحديث على ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كتب الى مجوس هجر يدعوهم الى الاسلام فن اسلم قبل منه ومن لم
 يسلم ضربت عليه الجزية في ان لا يؤكل له ذبيحة ولا ينكح منهم امرأة
 قال شمس الأئمة السرخسى في شرحه فكانه اى محمدا استدل بتخصيص
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المجوس بذلك على انه لا بأس بنكاح
 نساء اهل الكتاب فانه بنى هذا الكتاب على ان المفهوم حجة وبقى
 بيان ذلك في موضعه ثم قال بعد اربعة ابواب في باب ما يجب من طاعة الوالى
 في قول محمد او قال منادى الامير من اراد العلف فلم يخرج تحت لواء فلان

فهمنا بمنزلة انتهى أي نهى عن أن يفارقوا صاحب اللواء بعد
 خروجهم معه وقد بينا أنه بنى هذا الكتاب على أن المفهوم بحجة
 وظاهر المذهب عندنا أن المفهوم ليس بحجة مفهوم الصفة ومفهوم الشرط
 في ذلك سواء ولكنه اعتبر المقصود الذي يفهمه أكثر الناس في هذا الموضع
 لأن الغناء في الغالب لا يقفون على حقائق العلوم وإن أميرهم بهذا اللفظ
 إنما نهى الناس عن الخروج الأتحت لواء فلان فجعل النهى المعلوم بدلالة
 كلامه كالنصوص عليه انتهى ومقتضاه أن ظاهر المذهب أن المفهوم
 ليس بحجة حتى في كلام الناس لأن ما ذكره في هذا الباب من كلام
 الأمير فهو من كلام الناس لأن كلام الشارع وهذا موافق لما مر عن
 الأشباه والظاهر أن القول بكونه حجة في كلامهم قول المتأخرين كما يعلم
 من عبارة شرح التحرير السابقة ولعل مستندهم في ذلك ما نقلناه آنفا
 عن السير الكبير فإنه من كتب ظاهر الرواية الستة بل هو آخرها
 تصنيفاً فاعمل عليه كما قدمناه في النظم (والخاص) أن العمل الآن
 على اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع لأن التصبص على الشيء في
 كلامه لا يلزم منه أن يكون فائده الشيء عما عداه لأن كلامه معدن البلاغة
 فقد يكون مراده غير ذلك كما في قوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم)
 فإن فائدة التقييد بالحجور كون ذلك هو الغالب في الربائب وأما كلام الناس
 فهو وخال عن هذه المزية فيستدل بكلامهم على المفهوم لأنه المتعارف
 بينهم وقد صرح في شرح السير الكبير بأن الثابت بالعرف كالثابت بالنص
 وهو قريب من قول الفقهاء المعروف كالمشروط وح ما ثبت بالعرف فكان
 قائله نص عليه فيعمل به وكذا يقال في مفهوم الروايات فإن العلماء جرت
 عادتهم في كتبهم على أنهم يذكرون القيود والشروط ونحوها تنبيهاً على
 إخراج ما ليس فيه ذلك القيد ونحوه وإن حكمه مخالف لحكم المنطوق
 وهذا مما شاع وزاع بينهم بلا تكبر ولذا لم نر من صرح بخلافه نعم ذلك
 أغلب كما عناه القهسستاني في شرح النقاية إلى حدود النهاية ومن غير
 (الغالب)

الغالب قول الهداية وسنن الطهارة غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء اذا استيقظ المتوضى من نومه فان التقيد بالاستيقاظ اتفاق وقع تبركا بلفظ الحديث فان السنة تشمل المستيقظ وغيره عند الاكثرين وقيل انه احترازي لاخراج غير المستيقظ واليه مال شمس الأئمة البكردرى (رقولى) ما لم يخالف الصريح ثبوتا اى ان المفهوم حجة على ماقررناه اذا لم يخالف صريحا فان الصريح مقدم على المفهوم كما صرح به الطرسوسى وغيره وذكره الاصوليون فى ترجيح الادلة فان القائلين باعتبار المفهوم فى الادلة الشرعية انما يعتبرونه اذا لم يأت صريح بخلافه فيقدم الصريح ويبلغى المفهوم والله تعالى اعلم

والعرف فى الشرع له اعتبار * لذا عليه الحكم قد يدار قال فى المستصفى العرف والعادة ما استقر فى النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول انتهى وفى شرح التحرير العادة هى الامر المتكرر من غير علاقة عقلية انتهى (وفى) الاشباه والنظائر السادسة العادة محكمة واصلاها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (مارأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن) واعلم ان اعتبار العادة والعرف رجع اليه فى مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة ثم ذكر فى الاشباه اما العادة انما تعتبر اذا اطردت او غلبت ولذا قالوا فى البيع او باع بدراهم او دنانير فى بلاد اختلف فيها النقود مع الاختلاف فى المالىة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال فى الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه اه وفى شرح البيرى عن المبسوط الثابت بالعرف كالثابت بالنص اه (ثم اعلم) ان كثيرا من الاحكام التى نص عليها المجتهد صاحب المذهب بناء على ماكان فى عرفه وزمانه قد تغيرت بتغير الزمان بسبب فساد اهل الزمان او عموم الضرورة كما قدمناه من افناء المتأخرين بجواز الاستيجار على تعليم القرآن وعدم الاكتفاء بظاهر العادة مع ان ذلك يخالف لما نص عليه ابو حنيفة ومن ذلك تحقق

الاكراه من غير السلطان مع مخالفته لقول الامام بناء على ما كان في عصره ان غير السلطان لا يمكنه الاكراه ثم كثر الفساد فصار يتحقق الاكراه من غير، فقال محمد باعتبار ما وافق به المتأخرون * ومن ذلك تضمن الساعي مع مخالفته لقاعدة المذهب من ان الضمان على المباشر دون المتسبب ولكن افقوا بضمانه زجر الفساد الزمان بل افقوا بقتله زمن الفترة * ومنه تضمن الاجير المشترك * وقولهم ان الوصي ليس له المضاربة بما لليتيم في زماننا وافقواهم بتضمن الغاصب عقار اليتيم والوقف * وعدم اجارته اكثر من سنة في الدور واكثر من ثلاث سنين في الاراضي مع مخالفته لاصل المذهب من عدم الضمان وعدم التقدير بمدة * ومنهم القاضى ان يقضى بعلمه وافقواهم بمنع الزوج من السقر بزوجه وان اوقاها المجمل لفساد الزمان وعدم سماع قوله انه استثنى بعد الحلف بطلاقها الا بينة مع انه خلاف ظاهر الرواية وعلاوه بفساد الزمان * وعدم تصديقها بعد الدخول بها بانها لم تقبض ما اشترط لها تهجيله من المهر مع انها منكرا للقبض وقاعدة المذهب ان القول للمنكر انكسرها في العادة لا تسلم نفسها قبل قبضه * وكذا قالوا في قوله كل حل على حرام يقع به الطلاق للعرف قال مشايخ بلخ وقول محمد لا يقع الا بالنية اجاب به على عرف ديارهم اما في عرف بلادنا فيريدون به تحريم المنكوحة فيحمل عليه نقله العلامة قاسم ونقل عن مختارات النوازل ان عليه الفتوى لغلبة الاستعمال بالعرف ثم قال قلت ومن الالفاظ المستعملة في هذا في مصـسـرنا الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام اهـ * وكذا مسألة دعوى الاب عدم تملكه البنت الجاهـسـاز فقد بنوها على العرف مع ان القساعة ان القول للمالك في التملك وعدمه * وكذا جعل القول للمرأة في مؤخر صداقها مع ان القول للمنكر * وكذا قولهم المختار في زماننا قولهما في المزارعة والمعاملة والوقف لمكان الضرورة والبلوى * وقول محمد بسقوط الشفعة اذا اخر طلب التملك شهرا دفعا للضرر عن المشتري * ورواية الحسن بان الحرة (العاقلة)

العاقلة البالغة لو زوجت نفسها من غير كفؤ لا يصح * وافتاؤهم بالعفو عن طين الشارع للضرورة * وبيع الوفاء والاستصناع والشرب من السقا بلا بيان مقدار ما يشرب * ودخول الحمام بلا بيان مدة المكث ومقدار ما يصب من الماء * واستقراض العجين والتبز بلا وزن وغير ذلك مما بنى على العرف وقد ذكر من ذلك في الاشباه مسائل كثيرة (فهذه) كلها قد تغيرت احكامها لتغير الزمان اما للضرورة واما للعرف واما لقراين الاحوال وكل ذلك غير خارج عن المذهب لان صاحب المذهب لو كان في هذا الزمان لقال بها ولو حدث هذا التغير في زمانه لم ينص على خلافها وهذا الذي جراً المجتهدين في المذهب واهل النظر الصحيح من المتأخرين على مخالفة المنصوص عليه من صاحب المذهب في كتب ظاهر الرواية بناء على ما كان في زمانه كما مر نصريحهم به في مسألة كل حل على حرام من ان محمداً بنى ماقاله على عرف زمانه وكذا ما قدمناه في الاستبحار على التعليم (فان قلت) العرف يتغير مرة بعد مرة فلو حدث عرف آخر لم يقع في الزمان السابق فهل يسوغ المفتي مخالفة المنصوص واتباع العرف الحادث (قلت) نعم فان المتأخرين الذين خالفوا المنصوص في المسائل المارة لم يخالفوه الا لحدوث عرف بعد زمن الامام فللمفتي اتباع عرفه الحادث في الالفاظ العرفية وكذا في الاحكام التي بناها المجتهد على ما كان في عرف زمانه وتغير عرفه الى عرف آخر اقتداء بهم لكن بعد ان يكون المفتي ممن له رأى ونظر صحيح ومعرفة بقواعد الشرع حتى يميز بين العرف الذي يجوز بناء الاحكام عليه وبين غيره فان المتقدمين شرطوا في المفتي الاجتهاد وهذا مفقود في زماننا فلا اقل من ان يشترط فيه معرفة المسائل بشروطها وقيودها التي كثيرا ما يسقطونها ولا يصرحون بها اعتمادا على فهم المنقذ وكذا لا بد له من معرفة عرف زمانه واحوال اهله والتخرج في ذلك على اسناد ماهر ولذا قال في آخر مشية المفتي لو ان الرجل حفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يتلذذ للفتوى حتى

يهتدى اليه لان كثيرا من المسائل بحسب عنه على عادات اهل الزمان
 فيما لا يخالف الشريعة انتهى * وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكما
 على ظاهر المذهب ويتركا العرف انتهى ونقله منها في خزائن الروايات وهذا
 صريح فيما قلنا من ان المفتي لا يفتي بخلاف عرف اهل زمانه * ويقرب
 منه ما نقله في الاشباه عن البرازية من ان المفتي يفتي بما يقع عنده من المصلحة
 وكتبت في رد المختار في باب القسامة فيما او ادعى الولي على رجل من
 فخير اهل المحلة وشهد اثنان منهم عليه لم تقبل عنده وقالوا تقبل
 الخ نقل السيد الحموي عن العلامة المقدسي انه قال توقفت عن
 الفتوى بقول الامام ومنعت من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر
 العام فان من عرفه من المتمردين يتجاسر على قتل النفس في المحلات
 الخالية من غير اهلها معتمدا على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت
 ينبغى الفتوى على قولها لاسيما والاحكام تختلف باختلاف الايام انتهى
 وقال في فتح القدير في باب ما يوجب القضاء والكفارة من كتاب
 الصوم عند قول الهداية ولو اكل لحمين اسنانه لم يفطر وان كان كثيرا
 يفطر وقال زفر يفطر في الوجهين انتهى مانصه * والتحقيق ان المفتي في
 الوقائع لا يبدله من ضرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس وقد عرف ان
 الكفارة تفتقر الى كمال الجنابة فينظر الى صاحب الواقعة ان كان ممن
 يعاف طبعه ذلك اخذ بقول ابي يوسف وان كان ممن لا اثر لذلك عنده
 اخذ بقول زفر انتهى (وفي) تصحيح العلامة قاسم * فان قلت قد
 يحكون اقوالا من غير ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت * يعمل بمثل
 ما عملوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق بالناس
 وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود من تمييز هذا
 حقيقة لا ظنا بنفسه ويرجع من لم يميز الى من يميز لبراءة ذمته انتهى
 (فهنا) كله صريح فيما قلنا من العمل بالعرف ما لم يخالف الشريعة
 كالسكس والربا ونحو ذلك فلا بد للمفتي والقاضي بل والمجتهد من معرفة
 (احوال)

احوال الناس وقد قالوا ومن جهل باهل زمانه فهو جاهل وقد منا انهم
قالوا يفتى بقول ابي يوسف فيما يتعلق بالعضد لكونه جرب الوقائع وعرف
احوال الناس * وفي البحر عن مناقب الامام محمد للكردي كان محمد
يذهب الى الصباغين ويسئل عن معاملتهم وما يديرونها فيما بينهم انتهى
وقالوا اذا زرع صاحب الارض ارضه ما هو ادنى مع قدرته على الاعلى
وحب عليه خراج الاعلى قالوا وهذا يعلم ولا يفتى به كيلا يتجرى
الظلمة على اخذ اموال الناس * قال في العناية ورد بانه كيف يجوز
الكتمان ولو اخذوا كان في موضعه لكونه واجبا * واجيب باننا لو افترضنا
بذلك لادعى كل ظالم في ارض ليس شأنها ذلك انها قبل هذا كانت
تزرع الزعفران مثلا فيأخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان انتهى * وكذا
قال في فتح القدير قالوا لا يفتى بهذا لما فيه من تسلط الظلمة على اموال
المسلمين اذ يدعى كل ظالم ان الارض تصلح لزراعة الزعفران ونحوه
وعلاجه صعب انتهى (فقد) ظهر لك ان جهود المفتي والقاضي على
ظاهر المنقول مع ترك العرف والقرائن الواضحة والجهل باحوال الناس
يلزم منه تضییع حقوق كثيرة وظلم خلق كثيرين (ثم اعلم) ان العرف
قسمان عام وخاص فالعام يثبت به الحكم العام ويصلح مخصصا للقياس
والاثر بخلاف الخاص فانه يثبت به الحكم الخاص مالم يخالف القياس او الاثر
فانه لا يصلح مخصصا (قال) في الذخيرة في الفصل الثامن من الاجارات
في مسألة مالو دفع الى حائك غز لا لينسجه بالثلاث ومشايخ بلخ كنصير بن
يحيى ومحمد بن سلمة وغيرهما كانوا يجهزون هذه الاجارة في الثياب لتعامل
اهل بلدهم في الثياب والتعامل بجهة بترك به القياس ويخص به الاثر
وتجوز هذه الاجارة في الثياب لتعامل بمعنى تخصيص النص الذي ورد
في قفيز الطحسان لان النص ورد في قفيز الطحسان لاني الحمايك الا ان
الحمايك اخيره فيكون واردا فيه دلالة فتى تركنا العمل بدلالة هذا النص
في الحمايك وعملنا بالنص في قفيز الطحسان كان تخصيصا لا تركا

وتخصيص النص بالتعامل جائز الا ترى اننا جازنا الاستصناع للتعامل والاستصناع بيع مائس عنده وانه منهي عنه وتجوز الاستصناع بالتعامل تخصيصا للنص الذي ورد في النهي عن بيع مائس عند الانسان لا ترك للنص اصلا لانا علمنا بالنص في غير الاستصناع قالوا وهذا بخلاف ما لو تعامل اهل بلدة فقير الطحان فانه لا يجوز ولا تكون معاملتهم معتبرة لانا لو اعتبرنا معاملتهم كان تركا للنص اصلا وبالتعامل لا يجوز ترك النص اصلا وانما يجوز تخصيصه وليكن مشايخنا لم يجوزوا هذا التخصيص لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة وتعامل اهل بلدة واحدة لا يخص الاثر لان تعامل اهل بلدة ان اقتضى ان يجوز التخصيص فترك التعامل من اهل بلدة اخرى يمنع التخصيص فلا يثبت التخصيص بالشك بخلاف التعامل في الاستصناع فانه وجد في البلاد كلها انتهى كلام الذخيرة (والواصل)

ان العرف العام لا يعتبر اذا لزم منه ترك النصوص وانما يعتبر اذا لزم منه تخصيص النص والعرف الخاص لا يعتبر في الموضوعين وانما يعتبر في حق اهله فقط اذا لم يلزم منه ترك النص ولا تخصيصه وان خالف ظاهر الرواية وذلك كما في الالفاظ المتعارفة في الايمان والعادة الجارية في العقود من بيع واجارة ونحوها فتجوز تلك الالفاظ والعقود في كل بلدة على عادة اهله ويراد منها ذلك المعتاد بينهم وبمعاملون دون غيرهم بما يقتضيه ذلك من صحة وفساد وتحريم وتحليل وغير ذلك وان صرح الفقهاء بان مقتضاه خلاف ما اقتضاه العرف لان المتكلم انما يتكلم على عرفه وعادته وبقصد ذلك بكلامه دون ما اراده الفقهاء وانما تعامل كل احد بما اراده والالفاظ العرفية حقائق اصطلاحية يصير بها المعنى الاصل كالجواز اللغوي قال في جامع النصوص وابن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف انتهى * وفي فتاوى العلامة قاسم التحقيق ان لفظ الواقف والموصى والمالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشارع اولا

(انتهى)

انتهى (ثم اعلم) اني لم ار من تكلم على هذه المسئلة بما يشفي الغليل
وكشفها يحتاج الى زيادة تطويل * لان الكلام عليها بطول * لاحتياجه
الى ذكر فروع واصول * واجوبة عما عسى يقال * وتوضيح ما بني على
هذا المقال * فاقصرت هنا على ما ذكرته * ثم اظهرت بعض ما ضمته
في رسالة جعلتها شرحا لهذا البيت * وضممتها بعض ما عنت * وسميتها
نشر العرف * في بناء بعض الاحكام على العرف * فمن رام الزيادة على
ذلك فليرجع الى ما هناك

ولا يجوز بالضعيف العمل * ولا به يجاب من جا يسأل
الا لعامل له ضروره * او من له معرفة مشهوره
لكنا القاضى به لا يقضى * وان قضى فحكمه لا يقضى
لا سيما قضائنا اذ قيدوا * براجع المذهب حين قلدوا
وتم ما نظمته في سلك * والحمد لله ختام مسك

قدمنا اول الشرح عن العلامة قاسم ان الحكم والفتيا بما هو مرجوح
خلاف الاجماع * وان المرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم والترجيح
بغير مرجح في المتقابلات ممنوع * وان من يكفي بان يكون فتواه او عمله
موافقا لقول او وجه في المسئلة ويعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من
غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع انتهى * وقدمنا هناك
نحوه عن فتاوى العلامة بن حجر * لكن فيها ايضا قال الامام السبكي في
الوقف من فتاويه يجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الامر بالنسبة
للعمل في حق نفسه لافي الفتوى والحكم فقد نقل بن الصلاح الاجماع
على انه لا يجوز انتهى * وقال العلامة الشرنبلالي في رسالته العقد الفريد
في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعي كما قاله السبكي منع العمل بالقول
المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن
المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخا انتهى (قلت) التعليل
بانه صار منسوخا انما يظهر فيما او كان في المسئلة قولان رجع المجتهد

عن أحدهما أو علم تأخر أحدهما عن الآخر والا فلا كما لو كان في
المسألة قول لأبي يوسف وقول لمحمد فانه لا يظهر فيه التسخير لركن
مراده انه اذا صحح أحدهما صار الآخر بمنزلة المنسوخ وهو معنى ما مر
من قول العلامة قاسم ان المرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم (ثم)
ان ما ذكره السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه عند الشافعي
مخالف لما مر عن العلامة قاسم وقدمنا مثله اول الشرح عن فتاوى
ابن حجر من نقل الاجماع على عدم الافتاء والعمل بما شاء من الاقوال *الا
ان يقال المراد بالعمل بالحكم والقضاء وهو بعيد ولا يظهر في الجواب اخذا
من التعبير بالتشهي ان يقال ان الاجماع على منع اطلاق التخيير اى بان
يختار ويتشهى مهما اراد من الاقوال في اى وقت اراد اما لو عمل بالضعيف
في بعض الاوقات لضرورة اقتضت ذلك فلا يمنع منه وعليه يحتمل
ما تقدم عن الشرنبلالى من ان مذهب الحنفية المنع بدليل انهم اجازوا
للمسافر والضعيف الذى خاف الريبة ان يأخذ بقول ابي يوسف بعدم
وجوب الغسل على المحتلم الذى امسك ذكره عند ما احس بالاحتلام الى
ان فترت شهوته ثم ارسله مع ان قوله هذا خلاف الراجح في المذهب
لكن اجازوا الاخذ به للضرورة (وينبغي) ان يكون من هذا القبيل ما ذكره
الامام المرفعيانى صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل وهو كتاب
مشهور ينقل عنه شراح الهداية وغيرهم حيث قال في فصل النجاسة
والدم اذا خرج من الفروج قليلا قليلا غير سائل فذاك ليس بمانع وان
كثر وقيل لو كان بحال لو تركه اسال يمنع انتهى ثم اعاد المسألة في نواقض
الوضوء فقال ولو خرج منه شئ قليل ومسحه بخرقة حتى لو ترك بسبيل
لا ينقض وقيل الخ وقد راجعت نسخة اخرى فرأيت العبارة فيها كذلك
ولا يخفى ان المشهور في طائفة كتب المذهب هو القول الثانى المعبر عنه
بقيل واما ما اختاره من القول الاول فلم ار من سبقه اليه ولا من تابعه
عليه بعد المراجعة الكثيرة فهو قول ناشئ ولكن صاحب الهداية امام
(جليل)

جليل من اعظم مشايخ المذهب من طبقة اصحاب التخرج والصحيح كما
 مر فيجوز للمذور تقليده في هذا القول عند الضرورة فان فيه توسعة
 عظيمة لاهل الاعتذار كما بيته في رسالتي المسماة الاحكام المخصصة بكى
 المخصص وقد كنت ابتليت مدة بكى المخصص وام اجد ما تصح به صلاتي
 على مذهبنا بلا مشقة الا على هذا القول لان الخارج منه وان كان
 قابلا ولكنه لو ترك يسيل وهو نجس وناقض للطهارة على القول المشهور
 خلافا لما قاله بعضهم كما قد بيته في الرسالة المذكورة ولا يصبر به صاحب
 عذر لانه يمكن دفع العذر بالغسل والربط بنحو جملة مانعة للسيلان
 عند كل صلاة كما كنت افعله ولكن فيه مشقة وخرج عظيم فاضطررت
 الى تقليد هذا القول ثم لما عافاني الله تعالى منه اعدت صلاة تلك المدة
 ولله تعالى الحمد * وقد ذكر صاحب البحر في الخيض في بحث الوان الدماء اقوالا
 ضعيفة ثم قال وفي المعراج عن فخر الأئمة اوافى مفت بشيء من هذه
 الاقوال في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا انتهى * وبه علم ان
 المضطر له العمل بذلك انشده كما قلنا وان المفتى له الافتاء به للمضطر اذا
 مر من انه ليس له العمل بالضعيف والا الافتاء به محمول على غير موضع
 الضرورة كما علمته من مجموع ما قررناه والله تعالى اعلم * وينبغي ان يلحق
 بالضرورة ايضا ما قدمناه من انه لا يفتى بكفر مسلم كان في كفره اختلاف واو
 رواية ضعيفة فقد عداوا عن الافتاء بالصحيح لان الكفر شيء عظيم
 وفي شرح الاشياء للبري هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية
 في حق نفسه نعم اذا كان له رأى اما اذا كان عاميا فلم اراه لكن مقتضى
 تقييده بذى رأى انه لا يجوز للعامة ذلك قال في خزانة الروايات
 العالم الذى يعرف معنى النصومس والاخبار وهو من اهل
 الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه انتهى
 وتقييده بذى رأى اى المجتهد فى المذهب مخرج للعامة كما قال فانه
 يلزمه اتباع ما يحتجوا لكن فى غير موضع الضرورة كما علمته انفسا

(فان قلت) هذا مخالف لما قدمته سابقا من ان المفتي المجتهد ليس له
العدول عما اتفق عليه ابو حنيفة واصحابه فليس له الافتاء به وان كان
مجتهدا منقلا لانهم عرفوا الادلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين غيره ولا
يبلغ اجتهاده اجتهادهم كما قدمناه عن النخاية وغيرها (قلت) ذلك
في حق من يفتي غيره ولعل وجهه انه لما علم ان اجتهادهم اقوى ليس
له ان يبني مسائل العامة على اجتهاده الاضعف او لان السائل انما جاء
يستفتيه عن مذهب الامام الذي قلده ذلك المفتي فعليه ان يفتي بالمذهب
الذي جاء المستفتي يستفتيه عنه * ولذا ذكر العلامة قاسم في فتاويه انه
سئل عن واقف شرط لنفسه التغيير والتبديل فصبر الوقف لزوجته فاجاب
اني لم افق على اعتبار هذا في شيء من كتب علمائنا وليس المفتي الا
نقل ما صح عند اهل مذهبه الذين يفتي بقولهم ولان المستفتي انما
يسئل عما ذهب اليه ائمة ذلك المذهب لا عما ينبغي للمفتي انتهى * وكذا
نقلوا عن القفال من ائمة الشافعية انه كان اذا جاء احد يستفتيه عن
بيع الصبرة يقول له تسألني عن مذهبي او عن مذهب الشافعي وكذا
نقلوا عنه انه كان احيانا يقول او اجتهدت فادى اجتهادي الى مذهب
ابي حنيفة فاقول مذهب الشافعي كذا ولكني اقول بمذهب ابي حنيفة
لانه جاء ليعلم ويستفتي عن مذهب الشافعي فلا بد ان اعرفه بان مفتي
بغيره انتهى * واما في حق العمل به لنفسه فانظاهر جوازه له ويدل عليه
قول خزائن الروايات يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه اى
لان المجتهد يلزمه اتباع ما دى اليه اجتهاده ولذا ترى المحقق بن الهمام
اختار مسائل خارجة عن المذهب ومرة رجح في مسألة قول الامام
مالك وقال هذا الذي ادين به وقد منا عن التحرير ان المجتهد في بعض
المسائل على القول بتجزى الاجتهاد وهو الحق يلزمه التقليد فيما لا يقدر
عليه اى فيما لا يقدر على الاجتهاد فيه لاني غيره * وقولي لكنما القاضى
به لا يقضى الخ اى لا يقضى بالضعيف من مذهبه وكذا بمذهب الغير
(قال)

(قال) السلامة فاسم وقال ابو العباس احمد بن ادريس هل يجب
على الحاكم ان لا يحكم الا بالراجح عنده كما يجب على المفتي ان لا يفتي
الا بالراجح عنده اوله ان يحكم باحد الروايتين وان لم يكن راجحا عنده
جوابه ان الحاكم ان كان مجتهدا فلا يجوز له ان يحكم ويفتي الا بالراجح
عنده وان كان مقلدا جاز له ان يفتي بالمشهور في مذهبه وان يحكم
به وان لم يكن راجحا عنده مقلدا في رجحان المحكوم به امامه الذي
يقلده كما يقلده في الفتوى واما اتباع الهوى في الحكم والفتيا فحرام
اجماعا واما الحكم والفتيا بما هو مرجوح فخلاف الاجماع انتهى * وذكر
في البحر لو قضى في المجتهد فيه مخالفا لرأيه ناسيا لمذهبه نفذ عند ابي حنيفة
وفي العامة روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختلف الترجيح في
الخاتمة اظهر الروايتين عن ابي حنيفة نفاذ قضايه وعليه الفتوى وهكذا
في الفتاوى الصغرى * وفي المعراج معزيا الى المحيط الفتوى على قولهما
وهكذا في الهداية * وفي فتح القدير فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا
الزمان ان يفتي بقولهما لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا الهوى باطل
لان قصد جيل واما الناسي فلان المقلد ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا بمذهب
غيره هذا كله في القاضى المجتهد فاما المقلد فاما ولاه ليحكم بمذهب ابي
حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى هذا الحكم انتهى
ما في الفتح انتهى كلام البحر * ثم ذكر انه اختلفت عبارات المشايخ في
القاضى المقلد والذي حط عليه كلامه انه اذا قضى بمذهب غيره او برواية
ضعيفة او بقول ضعيف نفذ واقوى ما تمسك به ما في البراز يذعن شرح
الطحاوى اذا لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى ثم تبين انه على خلاف
مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله ان ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني

ليس له ان ينقضه ايضا انتهى * لكن الذي في القنية عن المحيط وغيره
ان اختلاف الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رايه والقاضي
المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ انتهى * وبه جزم المحقق في
فتح القدير وتليذه العلامة فاسم في تصحيحه (قال) في النهر وما في
الفتح يجب ان يعول بطله في المذهب وما في البرازية محمول على رواية
عنهما فصار الامر ان هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقد مر عنهما في
المجتهدين لا ينفذ فالقائد اولي انتهى * وقال في الدر المختار قلت ولا سيما في زماننا
فان السلطان ينص في منشوره على نهيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة
فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا
ينفذ قضاؤه فيه وينقض كما بسط في قضاء الفتح والبحر والنهر وغيرها
انتهى (قلت) وقد علمت ايضا ان القول الرجوح بمنزلة العدم مع
الراجع فليس له الحكم به وان لم ينص له السلطان على الحكم بالراجع
وفي فتاوى العلامة فاسم وليس للقاضي المقلد ان يحكم بالضعيف
لانه ليس من اهل الترجيح فلا يعدل عن الصحيح الا لتقصيد غير
جبل ولو حكم لا ينفذ لان قضاء قضاء بغير الحق لان الحق هو
الصحيح * وما نقل من ان القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء
المجتهد كما بين في موضعه مما لا يحتمله هذا الجواب انتهى * وما ذكره من
هذا المراد صرح به شيخه المحقق في فتح القدير * وهذا اخر ما اردنا ايراده
من التقرير * والوضيح والتحرير * بسم الله تعالى العليم الغبير * اسأله
سبحانه ان يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم * موجبا للفوز لديه يوم
الموقف العظيم * وان يشفو عما جنته واقتطفه من خطأ واوزار * فانه

(العزيز)

العزیز الغفار * والحمد لله تعالیٰ اولا و آخراً و باطناً و ظاهراً والحمد لله الذی
بسمه تتم الصالحات و صلی الله تعالیٰ علی سیدنا محمد و علی اله و صحبه
وسلم والحمد لله رب العالمین تجز ذلك بقلم جامعة الفقیر محمد عابدین خفراً
الله تعالیٰ له و اولاده و مشایخه و ذریته و المسلمین امین و ذلك
فی شهر ربیع الثانی سنة ثلاثه واربعم و مائتین و الف



تم طبعتها فی مطبعة معارف ولاية سورية الجبليلة مشمولة
بتصحيح مصححها الحقیر ابی الخیر عابدین عفا الله تعالیٰ
عنه و عن المسلمین فی ٢٩ جمادی الثانیة
سنة ١٣٠١



